جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة –

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: الدراسات الإقليمية في العلاقات الدولية

إعداد الطالبة: هاجر بكوش

إشراف الأستاذة: وسام ميهوب

لجنة المناقشة:

الأستاذ	الصفة	الجامعة
أ/ يزيد غزال	رئيسا	جامعة سكيكدة
أ/ وسام ميهوب	مشرفا ومقررا	جامعة سكيكدة
أ/ سمير بوقشابية	عضوا مناقشا	جامعة سكيكدة

الموسم الجامعي: 2017/2016

قال الله تعالى:

"يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللّهِ وَلاَ يَخَافُونَ لَوْمَةَ لآئِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ"

سورة المائدة (54)

الإهداء

أهدي هذا العمل إلى أبي وأمي الغاليين، لما منحاني إياه من اهتمام طيلة مسيرتي الدراسية.

كما أهدي تحياتي لزملائي وزميلاتي الأعزاء، خاصة الصديقة العزيزة والغالية التي رافقتني طيلة مساري الجامعي.

كما أهدي هذا العمل إلى موظفي الإدارة في قسم العلوم السياسية جامعة سكيكدة بالأخص "جمال " و "مروان".

كما أهدي هذا العمل لجميع الأقارب دون استثناء.

هـاجـــــر بكوش

شكر وتقدير

أتقدم بكل معاني الشكر والتقدير للأستاذة "ميهوب وسام"، على كل التوجيهات التي منحتني إياها.

كما أتقدم بكل معاني الشكر والعرفان لأساتذة قسم العلوم السياسية جامعة سكيكدة.

خطة الدراسة

عنوان الدراسة:

مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام: الهلال الأحمر الدولي نموذجا

الخـطـة:

مقـــدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السّلام	
المبحث الأول	مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية والأطر النظرية المفسرة لعملها
المبحث الثاني	مفهوم عمليات بناء السلام في العلاقات الدولية
الفصل الثاني: عمليات بناء السلام ضمن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية	
المبحث الأول	آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء معالم بناء السّلام
المبحث الثاني	إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية
الفصل الثالث: منظمة الهلال الأحمر الدولي كنموذج لتسوية النزاعات في حقل العلاقات الدولية	
المبحث الأول	مفهوم منظمة الهلال الأحمر الدولي والسياق التاريخي لنشأتها
المبحث الثاني	عقبات تفعيل عمل المنظمات الدولية غير الحكومية
الخاتمة	

مقدمة

يعد الأمن مطلبا أساسيا من متطلبات الإنسانية، إذ كان محور دراسة العديد من باحثي العلاقات الدولية لفترات طويلة من الزمن، وقد عرف مفهوم الأمن نقلة نوعية خاصة في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، إذ كان مفهوم الأمن محصور في الجانب العسكري، فحسب ما جاءت به النظرية الواقعية الكلاسيكية على الدول أن تسعى جاهدة لتعظيم قوتها العسكرية قدر المستطاع بسبب انعدام الثقة بين الدول واستحالة حدوث تعاون بينها، هذا ما دعى إليه الشق الهجومي الذي يؤمن بفكرة استحالة تحقيق الأمن في ظل فوضوية النظام الدولي، لذلك دعت حكومات الدول لضرورة اعتماد مبدأ الهجوم أو الضربة الاستباقية تحسبا لأي عدوان خارجي يمس سيادة الدولة، فحسب هذا المنظور الرغبة في الهيمنة هي صفة متأصلة في الدول، على عكس الاتجاه الدفاعي الذي يؤمن بإمكانية تحقيق التعاون في ظل فوضوية النظام الدولي، وهو ما اصطلح عليه بالفوضى الناضجة.

تعد النظرية الليبرالية المؤسساتية من النظريات التي دعت إلى ضرورة اشتراك فواعل جديدة إلى جانب الدول، إذ دعت إلى تحقيق مبدأ التعاون وذلك من خلال إقامة مؤسسات تعاونية قصد تحقيق مكاسب لجميع الأطراف، التي من شأنها التقليل من حدة النزعات بين الدول، الأمر الذي ساعد على ظهور مفاهيم جديدة في حقل العلاقات الدولية كمفهوم الأمن الإنساني، الذي يتمحور حول أمن الفرد بالدرجة الأولى لا أمن الدولة، الأمر الذي لا يتأنى إلا من خلال أمتت القضايا، هذا ما دعت إليه مدرسة "كوبن هاقن" وأعمال "باري بوزان".

اقصد بأمتة القضايا داخل المجتمع إعطاء جميع قضايا المجتمع نوع من الطابع الأمني،وذلك من خلال خطابات تقوم جهات رسمية أو غير رسمية في الدولة، هذا ما دعت إليه النظرية البنائية، والنظرية النقدية التي دعت إلى ضرورة تحقيق "انعتاق الأفراد– Emancipation"، من هذا المنطلق جاءت فكرة إنشاء ما اصطلح عليه بالمنظمات الدولية غير الحكومية، تعمل على محاولة إرسال مبادئ الأمن والسلم الدوليين وتتخذ من فكرة تحقيق الأمل الإنساني كمبدأ أساسي لها.

* **أهمية الموضوع:** يعود سبب الإهتمام بموضوع المنظمات الدولية غير الحكومية إلى أسباب عديدة، والتي يمكن حصرها في ما يلي:

- التغيرات الجديدة التي طرأت على مستوى بنية النظام الدولي؛ خاصة في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة.
- ظهور ما يعرف بالتهديدات العابرة للحدود القومية أو اللاتماثلية؛ التي أدت بدورها إلى ضرورة إشراك فواعل أخرى إلى جانب الدولة قصد الحد منها.
- عرف مفهوم الأمن نقلة نوعية، إذ كان محصورا لفترات طويلة من الزمن في أمن الدولة فحسب والذي لا يتأتى إلا من خلال تعظيم القوة العسكرية كنتيجة لفوضوية النظام الدولي، نظرا لغياب سلطة عليا تحكم تفاعلاته.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال الدراسة إلى محاولة إزاحة الغموض بخصوص إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام وذلك من خلال دراسة العناصر التالية:

- معرفة المعنى العام لعمليات بناء السلام وكذا المنظمات الدولية غير الحكومية
- دراسة الطرق التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام.
- محاولة قياس مدى فاعلية إسهام المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام.
- دراسة العقبات التي تعترض عمل المنظمات الدولية غير الحكومية مع محاولة تقييم نشاطاتها.

* **مبررات اختيار الموضوع:** يمكن حصر دوافع اختيار الموضوع في دوافع ذاتية ودوافع موضوعية:

أ- **الدوافع الذاتية**

- محاولة التعمق في موضوع إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام قصد كسب المزيد من المعلومات والتحليلات بخصوص الموضوع.
- الرغبة في معرفة الطرق والأساليب التي توظفها المنظمات الدولية غير الحكومية لإرساء معالم السلم والأمن الدوليين، وكذا محاولة معرفة مدى استقلالية نشاطاتها.

ب- الدوافع الموضوعية:

- اكتساب المنظمات الدولية غير الحكومية لمكانة متميزة في النظام الدولي، خاصة عقب الثورة التي شهدها مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال.
- قدرة المنظمات الدولية غير الحكومية على زعزعة الدولة من مركزيتها كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، إذ هناك منظمات غير حكومية استطاعت فرض آرائها في الساحة الدولية.

*** إشكالية الدراسة**

شهد حقل العلاقات الدولية نقلة نوعية على مستوى طبيعة ومصادر التهديدات الأمنية وظهور ما يعرف بالتهديدات العابرة للحدود القومية، ما أدى إلى ضرورة تغيير الوسائل المستخدمة في مواجهتها من خلال إشراك فواعل جديدة إلى جانب الدولة، الأمر الذي أدى إلى ظهور ما يعرف بالمنظمات الدولية غير الحكومية، إذ حاولنا إزاحة الغموض حول عمليات بناء السلام في إطار المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال هذه الدراسة، على هذا الأساس قمنا بطرح الإشكالية التالية:**إلى أي مدى تسهم المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام ؟**

*** الأسئلة الفرعية:**

1- فيم تكمن الآليات التي توظفها المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام؟

2- فيم تتمثل العناصر المتحكمة في عمليات بناء السلام في حقل العلاقات الدولية؟

3- ما مدى فاعلية عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء معالم السلام في العلاقات الدولية؟

4- الى أي مدى يسهم الهلال الأحمر الدولي في إرساء أسس السلم والأمن الدوليين؟

* **فرضيات الدراسة:** تقوم الدراسة على افتراضات أساسية متمثلة في ما يلي:

- نجاعة عمليات بناء السلام مرهونة بمنح الدول القومية مساحة أوسع لنشاط المنظمات الدولية غير الحكومية.
- كلما ضاق نطاق عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام كلما استفحلت النزاعات في العلاقات الدولية وتجددت.

* **مناهج الدراسة:** اعتمدنا في دراستنا للموضوع على مقاربة منهجية ونظرية مركبة من:

- **المدخل التاريخي قانوني:** يقصد بالمدخل التاريخي إعادة الماضي بواسطة جمع الأدلة وتقويمها، اعتمدنا في الدراسة على المدخل التاريخي بغية دراسة التأصيل التاريخي لدور المنظمات الدولية غير الحكومية، بغية الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات العلمية الواضحة.يستند المدخل القانوني على قواعد القانون الدولي كمدخل لدراسة الظاهرة الدولية، ويساعدنا هذا المدخل في محاولة معرفة مدى قانونية تدخلات المنظمات الدولية غير الحكومية ونشاطاتها فيم يتعلق بعمليات بناء السلام.
- **مدخل نيوليبرالي:** التركيز على فكرة المؤسساتية وتجاوز طرح الدولتية بتفعيل أدوار الفواعل اللادولتية .....

- **مدخل دراسة الحالة:** يعرف مدخل دراسة الحالة على أنه المنهجية التي تهتم بدراسة الظواهر والحالات الفردية، الثنائية والجماعية، ويقوم بتشخيصها من خلال مجموعة من المعلومات التي جمعها عنها، اعتمدنا على مدخل دراسة الحالة قصد دراسة حالة منظمة الهلال الأحمر الدولي.

*** خطة الدراسة:**

اعتمدنا في هذه الدراسة على خطة تتضمن ثلاثة فصول رئيسية؛ خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السلام؛ تناولنا في المبحث الأول من الفصل مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية والأطر النظرية المفسرة لعملها، أما المبحث الثاني من الفصل فقد خصص لمفهوم عمليات بناء السلام وذلك من خلال التطرق لتعريف عمليات بناء السلام والمفاهيم المرتبطة به واخيرا الإطار الزماني لها وأهميتها.

خصص الفصل الثاني لدراسة عمليات بناء السلام ضمن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية من خلال مبحثين أساسين؛ خصصنا المبحث الأول لدراسة الآليات التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية لإرساء معالم السلم والأمن الدوليين، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية.

انفرد الفصل الثالث بدراسة لمنظمة الهلال الأحمر الدولي كنموذج لمنظمة دولية غير حكومية تحاول إرساء معالم السلام في العالم، حيث خصصنا المبحث الأول لدراسة مفهوم

منظمة الهلال الأحمر الدولي واستراتيجيات عملها، أما في المبحث الثاني فقد خصص لدراسة العقبات التي تواجه عمل المنظمات الدولية غير الحكومية.

* **صعوبات الدراسة:** واجهتنا في الدراسة صعوبات والتي يمكن حصرها في:

- ضيق الوقت.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السّلام

إكتسبت الدراسات المرتبطة بالمنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السلام اهتماما واسعاً من قبل باحثي العلاقات الدولية نظراً للأهمية البالغة لكليهما، فالمنظمات الدولية غير الحكومية حظيتبهذه الأهمية نظراً لتفاعلاتها المتعددة مع فواعل المجتمع الدولي من جهة وقدرتها على مواجهة ما يعرف بالتهديدات العابرة للحدود القومية من جهة أخرى.

عرفت عمليات بناء السّلام أهمية قصوى من خلال قدرتها على إرساء ما يعرف بالسلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال التدخل في المناطق التي تشهد نزاعات مهما كانت حدتها أو طبيعتها.

يُعنى هذا الفصل بدراسة ما يتعلق بالمنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السّلام وذلك انطلاقا من مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية والمفاهيم المرتبطة بها، وهذا من خلال التطرق لنشأة المنظمات الدولية غير الحكومية، تعريفها والأطر النظرية المفسرة لعملها ثم محاولة التطرق لماهيةعمليات بناء السّلام، وهذا من خلال دراسة تعريف عمليات بناء السّلام مجالات عملها وأهميتها.

المبحث الأول:مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية والأطر النظرية المفسرة لعملها

يعدّ مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية من المفاهيم التي اكتسبت مكانة متميزة في حقل السياسة الدولية، وهذا راجع إلى الأدوار العديدة التي تقوم بها هذه المنظمات، والبعض حاول تفسير حقيقة نشاطاتها من خلال الاستعانة بنظريات العلاقات الدولية بغية الوصول إلى تحليل أكاديمي لعملها.

المطلب الأول: نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية

قبل التطرق إلى تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية لابد من دراسة التأصيل التاريخي لهذه الأخيرة، بمعنى دراسة نشأة هذه المنظمات من خلال دراسة دوافع إقامة مثل هذه المنظمات،بالإضافة إلى دراسة التطور الذي طرأ على مستواها، وكذا الظروف التي ساعدت على انتشارها.

تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية غير حديثة في العلاقات الدولية من حيث النشأة فهي موجودة منذ القدم، غير أن الاهتمام المتزايد بعملها يعود إلى الانتشار الذي عرفته خصوصاً مع التطور الحاصل على مستوى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، إذ أصبحت الدول غير قادرة على السيطرة على مجالها الجيوسياسي.

يعود تاريخ ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية إلى العصور القديمة وبالتحديد أواخر القرن التاسع عشر،أين بدأ الاهتمام بالمواضيع المتصلة بالأمن الإنساني، ففي

هذه الفترة ظهرت مجموعة من المنظمات حاولت القيام بتدخلات في المناطق التي تشهد نزاعات قصد حماية الأفراد وتحقيق ما يعرف بالأمن الإنساني[1].

ما شجع أيضاً على ظهور هذا النوع من المنظمات هو ظهور ما يعرف بالإمبريالية التوسعية التي تعتبر السبب الرئيسي لحدوث نزاعات طبقية، وهذا نتيجة الفروقات غير العادلةبين طبقات المجتمع الواحد حيث ظهر ما يعرف بطبقة البروليتاريا وطبقة الرأسماليين الذين يحتكرون وسائل الإنتاج كنتيجة لهذا الصراع الطبقي، إذ ارتأت طبقة الرأسماليين إنشاء منظمات دولية غير حكومية لحماية مصالحها الإقتصادية.

تعد فترة ما بعد الحرب الباردة نقطة تطور مهمة في مجال عمل المنظمات الدولية غير الحكومية،ففي هذه الفترة عرفت المنظمات الدولية غير الحكومية انتشارا واسعاً، كما اتسع نطاق عملها خاصة بعد أن تم الاعتراف بها قانونيا من قبل ميثاق الأمم المتحدة.

لعبت متغيرات البيئة الدولية الجديدة التي أفرزتها نهاية الحرب الباردة دورا بارزا في توسيع مجال عمل مثل هذه المنظمات، إذ تمّ طرح قضايا جديدة في الساحة الدولية على غرار البيئة، حقوق الإنسان، قضايا الجندرة وتفعيل دور المرأة في أجندة السياسة الدولية. وقد أدّت متغيرات البيئة الدولية الجديدة إلى ضرورة إشراك فواعل أخرى إلى جانب الدولة بعد أن سجلت

1 - برابح السعيد ، "دور المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان " (رسالة ماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية،جامعة قسنطينة ،2010)، ص .12.

هذه الأخيرة نوعا من القصور في مواجهة التهديدات الجديدة أو بمعنى أصح العابرة للحدود القومية.

تعود نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية إلى ثلاث مصادر أساسية والتي يمكن حصرها في النقاط التالية الذكر:

- "مبادرة تأتي من دولة أو مجموعة من الدول على غرار فكرة إنشاء عصبة الأمم، الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.
- مبادرة تنشأ عن مؤتمر يشكل توصية أو قرار قد يتحول على أساسها المؤتمر إلى منظمة أو ينشأ عنه لاحقاً منظمة.
- منظمات أخرى تأخذ مبادرة أو تقوم بدعم وتبني إنشاء منظمات فرعية أو منظمات متخصصة مستقلة، وذلك نتيجة قيام مهام ووظائف جديدة بحاجة إلى إعطائها صفة تنظيمية"[1].

يبقى العامل الوحيد الذي أكسب المنظمات الدولية غير الحكومية هذا الثقل في القضايا الدولية هو قدرتها على مواجهة العديد منها في مجالات مختلفة، بمعنى قدرتها على التكيف مع متطلبات البيئة الدولية بالإضافة إلى تميزها بنوع من الخصوصية في نشاطاتها وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى توجه أعمالها.

1 - حسين بهاز ،"الاسلام و القانون "، عن الموقع الالكتروني : http : //m.facebook.com تم تصفح الموقع يوم 6 مارس 2017 .

جدول رقم (1): نماذج لمنظمات دولية غير حكومية وأهم مجالات عملها

المنظمةالدولية غير الحكومية	مجال اختصاصها
منظمة السلام الأخضر GreenPeace	تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق تنمية مستدامة
جمعية روكس The ruckus Society	الدفاع عن المحيط وعن حقوق الإنسان
منظمة العفو الدولية Amnesty International Organazition	ضد اعتقال السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان
منظمة أوكسفام Oxfam	من أجل المساعدات الإنسانية (الفقر / الجوع) والدفاع عن السكان الأكثر حرمان مساعدة الدول المنكوبة في الحرب
منظمة أطباء بلا حدود ومنظمة أطباء العالم Doctors Without Borders/ Doctors of the Word	تعمل على تحقيق الصحة للجميع خاصة في مراحل النزاعات

المرجع: نصيرة صالحي، مرجع سابق، ص 24 عن: جان فونتانال، ترجمة محمود إبراهيم، العولمة الاقتصادية والأمن الدولي مدخل إلى الجيو اقتصادي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2009)، ص.341.

المطلب الثاني: تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية

أطلقت على المنظمات غير الحكومية عدّة تسميات منها: المنظمات التطوعية الخاصة PrivateVoluntary Organizations، وهناك أيضاً من يطلق عليها اسم منظمات القطاع الثالث، ThirdSector Organizations، أو المنظمات ذات الإهتمام الخاصة

InterestGroups ، أو منظمات المواطنينCitizens Organizations، المنظمات التي لا تهدف إلى الربح، منظمات الصالح العام، الجمعيات الاهلية أو الجمعيات الخيرية العامة[1].

يعرف الأستاذ (مارسيل ميرل) هذا النوع من المنظمات على أنها: "كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح"[2].

يشهد مصطلح المنظمات الدولية غير الحكومية كغيره من مصطلحات العلوم الاجتماعية العديد من الاختلاف حول تعريفه، وهذا راجع لاختلاف المنظور الذي انطلق منه كل باحث أثناء محاولته تقديم تعريف للمصطلح.ويمكن تعريف المنظمات غير الحكومية كذلك على أنها:"كيانات يؤسسها المواطنون من أجل المشاركة في الشأن العام، من خلال مبادرات حرة مستقلة سواء على النطاق المحلي المحددالوطني الإقليمي أو العالمي، وبالتالي هي من حيث المبدأ تعبر عن إرادة شريحة في مجتمع معين، وقد أثبتت المنظمات الدولية غير الحكومية في كثير من الأحيان أنها تشكل قوة اجتماعية وضميرية ذات أثر على الرغم من أنها لا تمثل ولا تسعى لامتلاك أي نوع من السلطة السياسية"[3].

1 - Perter willetts,"What is effective training ?, Advance Reading for participants in Human Rights, NGO Capacity Building Programme - Iraq, on the website:
http://www.ihrnetwork.org/files/7.%20What%20is%20Effective%20Training.PDF
IN :12 MARCH 2014

2-Diane Ethier, Introduction Aux Relations Internationales, 4 eme édition, les presse de l'université de Montréal, Aout 2010, p.13.

3-يسرى مصطفى ، المنظمات غير الحكومية ، ط- 2 (القاهرة : مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ، 2007)، ص.13،14.

ركّز هذا التعريف على خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية المتمثلة في كونها نابعة عن إرادة أشخاص من دول مختلفة، بالإضافة إلى عدم سعي مثل هذه المنظمات إلى تحقيق ربح خاص وغياب أدنى محاولة للوصول إلى السلطة، فغاية هذه المنظمات هو تحقيق مكاسب لكافة طبقات المجتمع الأمر الذي ربّما أكسبها هذا الثقل في حقل السياسة الدولية.

يمكن تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية أيضاً على أنها مؤسسات نابعة عن إرادة أشخاص ينتمون لأكثر من دولة تختص في شؤون عديدة، تكون قابلة للاستمرار هذا بغية إيجاد أو على الأقل اقتراح حلول للمشاكل التي تواجه الشعوب؛ يلتقي هذا التعريف مع التعريف السابق في نقطة معينة وهي خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية.

يمكن اعتبار المنظمات الدولية غير الحكومية عبارة عن ظاهرة عبر قومية تنشأ من مبادرة أشخاص؛ فلا توجه أعمالها من قبل الدول على نحو قابل للاستمرار ولا تكون وليدة ظروف معينة تزول بمجرد زوالها، هدف هذه المنظمات هو تحقيق المنفعة العامة دون أن تهدف إلى تحقيق أي ربح مادي جراء نشاطاتها المتنوعة كما أنّها لا تهدف إلى الوصول للسلطة، وربّما تكون هذه هي الأسباب التي جعلتها تكتسب هذا الثقل في السياسة الدولية، إذ وصلت إلى حد فرض أفكارها و نشرها على مستوى العالم ككل[1].

1- خليفة بوزبرة، " دور المنظمات غير الحكومية لحقوق الإنسان حسب أعضاء المجلس الشعبي الوطني" (رسالة ماجستير في علم علم الاجتماع السياسي ، قسم علم الاجتماع " جامعة الجزائر ، 2006) ص. 25 ،26.

لم يتم الاعتراف بالمنظمات غير الحكومية من الناحية القانونية على المستوى الدولي إلاّفي عهد هيئة الأمم المتحدة؛ فقد بين القرار 288 الصادر في 1950/02/06 على المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة تصوراً قانونيا لهذه الهيئات بأنها: كل منظمة دولية لم يتم إنشاؤها بموجب اتفاق بين الحكومات بما فيها المنظمات التي تقبل إعطاء تعيينهم السلطات الحكومية بشرط لا يعرقل الأعضاء المنتمين إلى هذه الفئة حرية التعبير داخل هذه المنظمات"[1].

ركّز هذا التعريف على الجانب القانوني للمنظمات الدولية غير الحكومية، إذ اعتبر أنها عبارة عن كيان يؤسس كنتيجة لمبادرة أشخاص لا الدول، وهذا راجع لكونمثل هذا النوع من المنظمات تؤسس بغية التعبير عن وجهات نظر مختلفة ومناقشة قضايا متعددة المستويات، الأمر الذي لا يتأتي إلاّ من خلال تطبيق مبدأ حرية التعبير، فما إن تدخلت الدول في تأسيس هذه المنظمات سوف تعمل على تضييق فعالية هذا المبدأ قدر المستطاع وذلك من خلال انحيازها لجهة معينة على حساب جهة أخرى ما يؤدي بطبيعة الحال إلى التشكيك في نزاهة عمل المنظمات الدولية غير الحكومية.

الفرع الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية وبعض المفاهيم ذات الصلة

سنحاول ربط مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية ببعض المفاهيم كما يلي:

1- شريفي الشريف، " المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان "(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، قسم الحقوق، جامعة تلمسان ،2008) ،ص.8.عن: ابراهيم النجار و آخرون ، القاموس القانوني،مكتبة لبنان ، الطبعة السادسة ، 1998.

أولا: المنظمات الدولية غير الحكومية والمجتمع المدني

هناك العديد من التداخل بين مفهومي (المجتمع المدني– Civil Society) والمنظمات غير الحكومية، إذ يمكن تعريف المجتمع المدني على أنّه مجموعة من المؤسسات على غرار الأحزاب السياسية، النقابات، الجمعيات الخيرية، هدفها تحقيق الصالح العام.

ما يمكن قوله حول حقيقة العلاقة بين المجتمع المدني والمنظمات الدولية غير الحكومية هو كون المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر أحد فروع المجتمع المدني فهذا الأخير هو عبارة عن مزيج من منظمات تختلف من حيث طبيعتها وخصائصها؛ إذ يرى الكثير من الباحثين أنّ المنظمات الدولية غير الحكومية تعتبر المكون الأساسي للمجتمع المدني، وهذا راجع للدور الريادي الذي تقوم به هذه المنظمات في السياسة الدولية خاصة في مواجهة ما يعرف بالتهديدات العابرة للحدود القومية بعد القصور الذي سجلته الدولة في هذا المجال[1].

بفضل النشاطات الواسعة التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجالات مختلفة كترقية وحماية حقوق الإنسان وتدعيم مشاركة المرأة في المجال السياسي وغيرها من مجالات أخرى استطاعت أن تأخذ بيد المجتمع المدني إلى درجة العالمية وجعلت منه يكتسح مكانة متقدمة في حقل السياسة الدولية كنتيجة لفاعلية نشاطاتها وتعدد مجالاتها.

[1] يسرى مصطفى ، مرجع سابق ، ص.41.

ثانيا: المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية غير الحكومية

يعدّ مصطلح المنظمات الدولية الحكومية من بين المفاهيم التي تلتقي مع مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية، فهذه الأخيرة كما ذكرنا سابقاَ في تعريفنا لها أنّها تنشأ من قبل مبادرة أشخاص من دول مختلفة على نحو قابل للاستمرار غير أن المنظمات الدولية الحكومية التي عادة ما تكون كنتيجة لمبادرة أشخاص من القانون الدولي، بمعنى أن أعمالها وتفاعلاتها تكون موجهة من قبل الدول فهي لا تعبّر عن إرادة أشخاص.

تتمتع أيضاً المنظمات الدولية غير الحكومية بحيز واسع من الحرية في نشاطاتها،إذ أنّها تعمل على فرض أرائها في السّاحة الدولية كما أنها تنشط في مجالات عديدة، ثقافية، اقتصادية...إلخ على عكس المنظمات الدولية الحكومية التي تكون موجهة من قبل بنود المعاهدات والاتفاقيات التي غالباً ما تكون كنتيجة لها وبالتالي يكون مجال نشاطاتها محدود بتلك القوانين.

تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من المنظمات والتي يمكن حصرها في ما يلي:

جميل عودة ، " المنظمات الحكومية و المنظمات الغير حكومية " ، مركز الإمام الشيرازي للدراسات و البحوث .

الفرع الثاني: خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية .

1- الاستقلالية

المنظمات الدولية غير الحكومية تنشأ من مبادرة أشخاص من دول مختلفة،إذ لا تنشأ من قبل حكومات ولا تقبل توجيه نشاطاتها من طرف جهات أخرى، كما تمتلك قوانين داخلية خاصة بها بالإضافة إلى أجهزة تنظم نشاطاتها وتفاعلاتها في مجال السّياسة الدولية.

يتم طرح مجموعة من القضايا والانشغالات التي تقع كحاجز أمام تحقيق رفاه الشعوب والعمل على اقتراح بدائل من شأنها الحد من تلك المعيقات، وهذا لا يتأتى إلّا من خلال تكثيف الجهود بين أعضاء المنظمة الواحدة والقيام بتدخلات على أوسع نطاق. هذا وتتمتع المنظمات الدولية غير الحكومية بتسيير ذاتي لشؤونها الخاصة إذ يعتبر هذا الأمر من بين الأمور التي زادت من أهميتها على المستوى الدولي على الرغم من وجود العديد من المعيقات التي تعترض عملها[1].

2- الطابع غير الربحي

تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بعدم سعيها إلى تحقيق أرباح مادية خاصة بها إذ غالباً ما يكون هدفها هو تحقيق الصالح العام، على غرار التكتلات الإقليمية خاصة

1- منير خوني ،"دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الانساني"رسالة ماجستير في الحقوق ،فرع القانون الدولي و العلاقات الدولية، جامعة الجزائر 01،2011،ص.48.

التجارية منها التي تسعى إلى تعظيم مكاسبها وهنا تظهر فكرة المكاسب المطلقة التي تعتبر من المبادئ الأساسية لليبرالية المؤسساتية "AbsoluteGains".

تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية في أغلب الأحيان إلى تحقيق أهداف إنسانية بحثة تخص حماية الإنسان وتحقيق الانعتاق للأفراد، وهذا راجع لكون الفرد هو الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات، إذ لا يمكن الحديث عن تنمية في ظل غياب أمن الأفراد بمفهومه الواسع.[1]

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على الرقي بالوضع الإنساني في كل المجالات، دون أي مقابل مادي، وهذا راجع لكونها تقوم على أساس مبادرات لأشخاص من دول مختلفة ما يجعلها بمثابة المنبرالذي يعمل على نشر قضايا إنسانية والدفاع عنها قدر المستطاع دون السعي إلى تحقيق أرباح مالية.[2]

3- الكفاءة والفاعلية

يمكن اعتبار الخاصيتين السابقتين كنتيجة لخاصية الكفاءة والفاعلية للمنظمات الدولية غير الحكومية، فكونها لا تعمل على تحقيق ربح مادي خاص بها بالإضافة لكونها تؤسس من قبل أشخاص لادول على نحو قابل للاستمرار وتمتعها بالاستقلالية في إدارة شؤونها، هذه الصّفات الخاصة جعلت من المنظمات غير الحكومية تتميز بالكفاءة والفاعلية.

1 منير خوني ، مرجع سابق ،ص. 49.

2منير خوني : نفس المرجع ، ص. 49.

المقصود بالكفاءة هو الخبرة التي تتمتع بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجالات عديدة حول تحقيق الأمن الإنساني، أمّا فيما يخص الفاعلية فهي تعبر عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية ونشاطاتها الواسعة في السياسة الدولية، إذ اكتسبت درجة كبيرة من الفاعلية وهذا راجع لقدرتها على تسليطالضوء على قضايا مختلفة ومحاولة إيجاد حلول لها فمن المنظمات الدولية غير الحكومية من وصلت إلى حد فرض أرائها في الساحة الدولية[1].

المطلب الثالث: الأطر النظرية المفسرة لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية

تتسم نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية بنوع من الغموض إذ تستدعي ضرورة تحليل وتفسير سلوكاتها اللجوء إلى مجموعة من النظريات المختصة بغية إدراك حقيقة تفاعلاتها.

الفرع الأول: المقاربة الواقعية الجديدة في تفسير عمل المنظمات الدولية غير الحكومية

بدأت البوادر الأولى للإتجاه الواقعي الجديد في سبعينات القرن الماضي مع وصول "جيمي كارتر" إلى الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية،إذ عرف مفهوم الأمن نوعاً من التطور ليشمل مجالات أخرى كالاهتمام بحقوق الإنسان.

1بوخرص خديجة ، " دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني " ، عن الموقع الالكتروني http://www.maspolitiques.com/ar/index.php/ar/flexicontact/2016-10-29-15-07-09/750-2017-01-19-10-26-19تم تصفح الموقع يوم :12 أفريل 2017.

تقوم الواقعية الجديدة في شقها الدفاعي على افتراض إمكانية تحقيق التعاون الدولي في ظل الفوضى الدولية وعبّر رواد هذا الإتجاه عنه بمفهوم "الفوضى الناضجة"، وهذا التعاون لا يمكن تحقيقه إلاّ منخلال إقامة مؤسسات دولية الأمر الذي دعى إليه "جوزيف جريكو" إذ يرى أنّ المؤسسات الدولية هي عبارة عن ساحات لممارسة القوة بين الدول، وإنشاء المؤسسات الدولية وتعاون الدول مع الفواعل غير الدولية نابع عن رغبة الدول المستمرة في تعظيم مكانتها في النظام الدولي.

انطلاقا من المنظور الواقعي الجديد هناك مجموعة من العوامل التي تقف كحاجز أمام فكرة التعاون الدولي من بين هذه العوامل عدم امتثال طرف من أطراف التعاون للقواعد والقوانين التي تنظم ذلك الإطارالتعاوني، الأمر الذي يؤدي إلى فشل العملية التعاونية سواء فيما بين الدول أو بين الدول والفواعل غير الدولتية بل ويتم اللجوء إلى الأحادية في العمل[1].

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية المؤسساتية في تفسير عمل المنظمات الدولية غير الحكومية

استقت أفكار الإتجاه الليبرالي من مبادئ نظريات التكامل والاندماج التي ظهرت عام 1960من القرن الماضي، وكذا دراسات الاعتماد المتبادل في سبعينات القرن الماضي خاصة من أعمال "روبرت كيوهان" و"جوزيف ناي".

1عبد الحكيم سليمان دوادي ،" بحث في الواقعية الجديدة"، عن الموقع الالكتروني:http://www.rachel center .ps news
تم تصفح الموقع يوم :6 مارس 2017 .

ترى الليبرالية المؤسساتية أنّ" الحق أو القانون له دور في التعاون وهم يستشهدون بالتجربة الناجحة للإتحاد الأوروبي ومنظمات التعاون الاقليمي مثل النافتا والآسيان؛ فالدول التي ترفض التعاون في الساحة الدولية يمكن محاصرتها ومعاقبتها عن طريق المقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية وفرض العقوبات الاقتصادية"[1].

أفرزت طبيعة النظام الدولي الجديد مجموعة من المعطيات في السّاحة الدولية إذ استدعى الأمر ضرورة تكثيف الجهود بين الحكومات والعمل على إقامة مؤسسات سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي، وهذا راجع لتعقد وتداخل المصالح بين الدول بالإضافة إلى كون مثل هذه المنظمات أثبتت فعاليتها على المستوى عبر القومي وأصبحت المنافس الوحيد للدولة في السياسة الدولية.

حسب هذا المنظور، إشراك فواعل أخرى إلى جانب الدولة أمر ضروري ، فهم يرون أننا أصبحنا أمام عالم أكثر تشابكاً من ذي قبل، خاصة عقب الثورة التي حدثت في مجال الإعلام و التكنولوجيا التي حولت العالم إلى قرية صغيرة ، كما أنها أزاحت الغموض الذي كان يميز التفاعلات الدولية ، فالدولة أصبحت غير قادرة على السيطرة على خصوصياتها الثقافية.

توسيع شبكة التفاعلات بين الدول من شأنه إحداث تغيرات عديدة، فالأفراد مثلاً من خلال تفاعلاتهم مع جهات أخرى خارج حدودهم الوطنية يجدون أنفسهم أمام خيارات عديدة

1- عبد العالي عبد القادر،" محاضرات في مقياس نظرية العلاقات الدولية" (قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة سعيدة ، السّنة الجامعية :2009).

من شأنها تطوير المستوى الفكري لديهم الأمر الذي يزيد من رغبتهم في إنشاء مؤسسات نابعة عن إرادتهم الخاصة تهدف إلى تحقيق الصالح العام حيث أن إقامة هذا النوع من المنظمات يؤدي إلى زيادة في إمكانية تحقيق إرادة المواطنين وإيصال انشغالاتهم إلى مستوى أعلى[1].

الفرع الثالث:المنظور عبر الوطني– TransnationalPerspective

يعدّ المنظور عبر الوطني من المنظورات التي أولت اهتماما كبيراً للفواعل غير الدولتية، إذ يقوم هذا المنظور على افتراضات أساسية إذ يعد مبدأ زوال الدولة من مركزيتها أحد المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها.

تعود فكرة إشراك فواعل جديدة إلى جانب الدولة هو ظهور بوادر تدل على تراجع مكانة الدولة في حقل العلاقات الدولية بعد أن سجلت الدولة قصوراً في تحقيق الرفاه لشعوبها بالإضافة إلى عدم قدرتها على مواجهة مجموعة من التحديات والتي يمكن حصرها في[2]:

– زوال فكرة (الدولة الأمة) وهذا راجع للتطورات التي شهدها العالم في كل القطاعات،فالدولة هنا أصبحت غير قادرة على تحقيق الأمن لمواطنيها خاصة عقب تطور مفهوم الأمن وتحرره من فكرة الجانب العسكري فحسب.

1لطفي قواسمي ،" دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص منظمة أصدقاء الأرض العالمية نمودجاً" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة ،2012-2013) ،ص.34،35.

2نفس المرجع ،ص.37.

- الدولة وحدها كفاعل وحيد في العلاقات الدولية أصبحت غير قادرة على تحقيق الرفاه الاقتصادي لمواطنيها،والذي لا يتأتى إلّا من خلال تحقيق الأمن في مجالات أخرى فحسب هذا المنظور التكامل في القطاعات الدنيا سيؤدي إلى التكامل في قطاعات أخرى أوسع[1].

الفرع الرابع:مقاربة الحوكمة العالمية– Global Gouvernance Approach

شهد مصطلح الحوكمة العالمية عديد التعاريف من بينها اعتبار الحوكمة العالمية تشير إلى الترتيبات المؤسساتية العالمية، وهناك من يرى أنّها جوهرياً موسعة تماما كمجموع لعدد من طرق الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة في إدارة شؤونهم المشتركة.

وعرفت لجنة الحوكمة العالمية بأنها تخص العلاقات مابين الحكومات التي دائماً تعترف بأنها تستلزم أيضاً عمل المنظمات غير الحكومية، الأسواق العالمية، حركات المواطنين، الشركات متعددة الجنسيات والتنظيمات فوق الوطنية ووسائل الإعلام العالمية[2].

يمكن القول أنّ التهديدات الأمنية الجديدة تعد بمثابة السبب الرئيسي في ظهور مفهوم الحوكمة العالمية،إذ تعمل هذه الأخيرة على تكثيف الجهود بين الحكومات في قطاعات مختلفةهذه الجهود تتجسد في شكل منظمات دولية غيرحكومية تتسم هذه الأخيرة بنوع من

2 لطفي قواسمي ، مرجع سابق ، ص.37.

2عامر مصباح ، العولمة الأمنية و التحليل الكوني للعلاقات الدولية، ط1 -(القاهرة : دار الكتاب الحديث ،2014) ،ص.362.

نقلا عن:

Mark laffyand Jutta welders , « policing and Golobal Governance « power in Global Governance, edmachaelbarnett and Raymond (cambridge ,New york ,melbourne,madride , copetown , singapore , Soopaule =Cambridge aniversity press,2005),p-59-

الاستقلالية والرشادة في سلوكها بمحاولتها مواجهة التهديدات العابرة للحدود القومية باختلاف مصادرها وهذا بغية تحقيق الأمن والسّلم الدوليين.

المبحث الثاني: مفهوم عمليات بناء السّلام في العلاقات الدولية

تعد مسألة بناء السلام من القضايا الجديرة بالاهتمام وهذا راجع لضرورتها البالغة الأهمية في بناء وتطوير المجتمعات، إذ أصبحت عمليات بناء السّلام تشكل معضلة أمنية للحكومات في مناطق النزاع وهذا راجع لتعقدها وتعدد مستوياتها، من هذا المنطلق سنحاول إزاحة الغموض حول عمليات بناء السّلام من خلال تقديم تعريف لهذه الأخيرةوذكر مجالات عملها بالإضافة الى أهميتها.

المطلب الأول:تعريف عمليات بناء السلام والمفاهيم المرتبطة بها

اختلف الباحثون حول تعريف عمليات بناء السلام، وذلك راجع لتداخل هذا الأخير مع العديد من المفاهيم دات الصلة.

الفرع الأول: تعريف عمليات بناء السّلام

ظهر مصطلح بناء السّلام – PeaceBuilding لأول مرّة على يد عالم الاجتماع النرويجي "يوهان جالتونغ" في منتصف السبعينات من القرن الماضي في دراسته التي حملت عنوان "ثلاثة اقترابات للسلام: حفظ السّلام، صنع السّلام، بناء السّلام"[1].

1خالد حنفي علي ، " بناء السلام :القضايا الأساسية و الأطر الملائمة للصراعات العربية " ، السياسة الدولية ع206، (2016) : ص.05.

يعرف بناء السلام على أنّه:"عملية شاملة تتضمن مجموعة كاملة من العمليات والاقترابات والمراحل لتحويل الصراع باتجاه علاقات سلمية ومستدامة".

يعد مفهوم تحويل الصراع – Conflict Transformation اقترابا تكامليا متعدد الأوجه لإدارة الصراع في مراحله كافة أو بعبارة أخرى عملية مستمرة تسعى لنقل العلاقات والتوجيهات وأنماط السلوك والهياكل من الجانب السلبي إلى الإيجابي[1]؛حسب هذا التعريف فإن عمليات بناء السّلام ماهي إلا عبارة عن إدارة للوضع القائم ومحاولة معرفة الطرق المثلى التي بإمكانها تحويل معطيات الوضع القائم من حالة الحرب إلى السلم.

يعرّف بناء السّلام أيضا على أنّه: "مجموعة الإجراءات والترتيبات التي تنفذ في مرحلة ما بعد انتهاء النزاعات بهدف ضمان عدم الإنزلاق إلى النزاع مجددا، وذلك من خلال إحداث تغيير في بعض عناصر البيئة التي تستهدف نزاعا معينا قصد خلق بيئة جديدة من شأنها تقليل التناقضات التي أدّت إلى النزاع وتعزيز عوامل الثقة بين أطرافه"[2].

يتفق هذا التعريف مع التعريف السابق من حيث العناصر المكونة لعمليات بناء السّلام، فكلا الباحثين يعتبران أنّعمليات بناء السّلام ماهي إلاّ عبارة عن مجموعة من التغيرات الناتجة عن تدخل أطراف أخرى في المناطق التي شهدت نزاع، إذ ركزا على طرفي النزاع

1خالد حنفي علي ، مرجع سابق، ص. 05.

2خولة محي الدين يوسف،" دور الأمم المتحدة في بناء السّلام "، مجلة جامعة دمشق في العلوم الاقتصادية و القانونية،2011 ، ص.491.

باعتبارهما الأساس الأول لإنهائه ويظهر هنا تأثير التصور الذاتي للنزاع؛ فما إن استمر النزاع قائما في تصور طرف من أطراف النزاع سيؤدي إلى التقليل من نجاعة عمليات بناء السّلام.

تعتبر عمليات بناء السّلام عبارة عن تدخلات لأطراف خارجية سواء كانت هذه الأطراف دول أو فواعل غير دولية في المناطق التي تشهد نزاعات بغية تحقيق الأمن،وهذا التدخل قد يكون بعد حدوث النزاع مباشرة أو قبل حدوثه وذلك من خلال امتصاص كل أسباب النزاع من خلال استخدام أساليب وقائية مثل ما يعرف بالدبلوماسية الوقائية.

الفرع الثاني: بعض المفاهيم المرتبطة بعمليات بناء السلام

هناك العديد من المفاهيم التي تتداخل مع مفهوم بناء السّلام؛ من بينها:

حفظ السلام–PeaceKeeping : إذ يعرّف على أنه "توسيع إمكانيات منع نشوب النزاع، وتتم عبر توزيع أفراد تابعين للأمم المتحدة في الميدانويتم ذلك بموافقة جميع الأطراف المعنية كما تشمل عمليات حفظ السّلام عادة إشراك أفراد عسكريين أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة بالإضافة إلى مواطنين مدنيين"[1].

يقصد بحفظ السّلام من خلال هذا التعريف محاولة الإبقاء على الوضع القائم واستئصال كل مسببات النزاع وذلك من خلال إشراك العديد من الأطراف في العملية بغية تدارك الوضع.

1عادل زقاغ و هاجر خلالفة،"عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"،مجلة دفاتر السياسة و القانون العدد11 2014،ص.273.

عن : تقرير الامين العام للامم المتحدة ، 17 جوان 1992 ، ص.8 .

ويعرّف حفظ السّلام أيضا على أنّه "التدابير المؤقتة التي يمتلك مجلس الأمن اتخاذها دون أن يحسم الخلاف بين الأطراف المتنازعة أو يخل بحقوق المتنازعين أو يؤثر بمطالبهم"[1].حسب هذا التعريفعملية حفظ السلام ماهي إلّا عبارة عن إدارة للوضع القائم، بمعنى محاولة إيجاد التدابير التي من شأنها إدارة وتسيير الوضع الراهن قصد منع حدوث أي تصعيد في الموقف الأمر الذي لا يتأتى إلاّ من خلال محاولة التوفيق بين مواقف أطراف النزاع.

ما يمكن ملاحظته هو أن حفظ السّلام عبارة عن مجموعة من الإجراءات والأساليب الوقائية التي تتخذها فئات معينة سواء من الداخل أو من الخارج، قصد المحافظة على الوضع الراهن وتجنباً لتفاقم الوضع وما ينجر عن ذلك من أثار سلبية تمس الأمن الإنساني بصفة خاصة حيث تعتبر عمليات حفظ السّلام بمثابة الدرع الواقي أو العازل الذي يمنع حدوث اختلالات أمنية داخل مجتمع معين.

فرض السّلام– PeaceEnforcement

يعرف فرض السلام على أنّه: "مجموعة من التدابير يمتلك مجلس الأمن فرضها وفق ما جاءت به المادة 41 من ميثاق الأمم المتحدة إذ تكون ذات طبيعة غير عسكرية"[2]؛ حيث

1خولة محي الدين يوسف ، مرجع سابق ص.494.

عن:

أحمد أبو العلاء ، تطور مجلس الأمن في حفظ السلام والأمن الدوليين ، دار الكتب القانونية ، القاهرة ،2005 ،ص.27.

1خولة محي الدين يوسف ، مرجع سابق ص.494.493 .

يبدو جلياً أنّ مفهوم فرض السّلام معناه استخدام جميع الإجراءات والتدابير الضرورية من قبل جهات خاصة، تتصف هذه الإجراءات والتدابير بصفة الإلزامية قد تصل إلى درجة إتخاد إجراءات تعسفية إن لزم الأمر.

عملية بناء السّلام عادة ما تكون بعد حدوث النزاع مباشرة على عكس حفظ السّلام التي تعتمد في أدائها على الوقائية بمعنى تجنب حدوث نزاع، ويحمل فرض السّلام في طياته نوع من التدابير القمعية إلّا أنّه يلتقي مع حفظ السّلام في الشق الوقائي، بمعنى أنها تعمل على امتصاص أسباب النزاع.

جميع المصطلحات السابقة الذكر تشهد نوعاً من الاختلاف من حيث الآليات المستخدمة في معالجة النزاعات، إلّا أنها تصب جميعها في خانة محاولة تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

صنع السّلام– PeaceMaking

يعد مفهوم صنع السّلام من بين المفاهيم المرتبطة بعميات بناء السّلام، والذي يمكن تعريفه كالتالي: "استراتجيات صنع السّلام تمثل عملا قريبا من الدبلوماسية الوقائية، فآليات كليهما تكاد تكون واحدة من حيث اعتمادها على التفاوض، التفاهم، الوساطة، التحكيم، التوافق والحل بالأساليب القانونية"[1].

يمكن تقسيم مراحل عمليات صنع السلام إلى مرحلتين أساسيتين:

1خولة محي الدين يوسف ، مرجع سابق ،ص.273.

1- المرحلة الأولى

يتم من خلالها تهدئة الأوضاع قدر المستطاع والعمل على التوفيق بين آراء المتنازعين، الأمر الذي لا يتم إلاّ من خلال توظيف مجموعة من الآليات كالتفاوضالوساطة وهذا كلّه يصب في خانة الحد من سوء التفاهم الحاصل بين الطرفين[1].

2- المرحلة الثانية

يمكن القول أنّ هذه المرحلة تعتبر بمثابة التطبيق الفعلي للمرحلة الأولى، وذلك من خلال إدخال الاتفاق المتوصل إليه من خلال المناقشة في المرحلة الأولى حيز التنفيذ، وهذا كله يصب في خانة استئصال جذور النزاع تخوفا من تفاقم الوضع وخروجه عن السيطرة[2].

1نفس المرجع ،ص.273.

2نفس المرجع ،ص.273.

جدول رقم (2):

بناء السّلام و المفاهيم ذات الصلة:

المفهوم « Consept »	صنع السّلام« peacemaking »	حفظ السّلام « Peacekeeping »	فرض السّلام« Impose peace »
المادة القانونية في ميثاق الأمم المتحدة	الفصل السادس من الميثاق	الفصل السّادس من الميثاق الفصل السابع من الميثاق	الفصل السّابع من الميثاق
القوة	عدم استخدام القوة	استخدامها للدفاع عن النفس فقط	استخدام القوة لتحقيق غايات فرض السّلام
موافقة الأطراف	يتم بموافقة الأطراف	تتم بموافقة الأطراف	تتم دول موافقة الأطراف
وقف إطلاق النار	لا يتم التوصل لوقف إطلاق النار	يتم التوصل لوقف إطلاق النار	لا يتم التوصل لوقف إطلاق النار

[1]

[1] المصدر: عمر سعد الله ، في القانون الدولي المعاصر ، (الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2010) ، ص.108.

المطلب الثاني: النطاق الزمني والموضوعي لعمليات بناء السّلام

ينحصر بناء السلام كغيره من مجالات السياسة الدولية في نطاق عمل معينيعتبر الموجه الأساسي لنشاطاته، إذ يمكن تقسيم مجال عمله إلى نطاقين:النطاق الزمني لإعمال ترتيبات بناء السلام، والنطاق الموضوعي لتطبيق ترتيبات بناء السلام.

الفرع الأول: النطاق الزمني لإعمال ترتيبات بناء السلام

كما ذكرنا سابقا في تعريفنا لعمليات بناء السلام أنها تكون مباشرة في الفترة التي تلي حدوث النزاع داخل دولة معينة؛ فإن هذه الفترة عادة ما تكون مليئة بالأحداث كنتيجة للنزاع الكائن في منطقة معينة.

عادة ما تخلف النزاعات نتائج كارثيةحيث تؤدي إلى دمار على مستوى مجموع قطاعات الدولة وما ينتج عنه من تدني مستوى معيشة الأفراد، إذ قد تصل إلى حد فقدان الدولة لشرعيتها كنتيجة لغياب الشعور بالمواطنة لدى مواطنيها وما ينتج عنه من انقلابات أمنيةوسنصبح هنا أمام مواجهة مصطلح الدولة الفاشلة –Failed State[1].

يعتبر بناء السلام بمثابة علاج لمخلفات الآثار السلبية للنزاع من خلال التدخلات التي تقوم بها من خلاله فواعل دولتيه وغير دولية قصد استئصال جذرى لمخلفات النزاع التي ستقف مستقبلاً كحاجز أمام مستقبل الدولة المعنية بالأمر[2].

1 خولة محي الدين يوسف ، مرجع سابق ، ص.496.

2نفس المرجع ، ص.496.

الفرع الثاني: النطاق الموضوعي لتطبيق ترتيبات بناء السّلام

تعنى عملية بناء السّلام بمجالات رئيسية تحاول جاهدة من خلالها تحقيق الأمن الإنساني كهدف أولي تسعى لتحقيقه ، لأمر الذي لا يتأتى إلاّ من خلال مجموعة من النقاط الأساسية والتي يمكن حصرها في:

- اقتراح إستراتيجيات متكاملة لبناء السلام والإنتعاش بعد الصراع.
- المساعدة على ضمان تمويل يمكن الاعتماد عليه.
- اعتماد أنشطة انعاش مبكرة واستثمار مالي مستدام على المدى المتوسط إلى المدى الطويل.
- تمديد فترة اهتمام المجتمع الدولي بالانعاش بعد الصراع.
- تطوير أفضل الممارسات للموضوعات التي تتطلب مشاورات مكثفة وتعاون بين الأطراف السياسية والأمنية والإنسانية والتنموية[1].

كل هذه النقاط السابقة الذكر تصب في خانة محاولة تحقيق الأمن والسلم والوصول إلى ما يعرف بالأمن والسلم الدوليين.

1 ايمان بومزبر ووردة رزاق،"بناء السلام في فترات ما بعد الصراع"،عن الموقع الالكتروني:http://www.raed30.amuntada.com تم تصفح الموثع يوم : 5 مارس 2017 .

المطلب الثالث: أهمية عمليات بناء السلام في العلاقات الدولية

اكتسبت عمليات بناء السّلام أهمية بالغة في حقل السياسة الدولية، وهذا راجع للدور البارز الذي تقوم به الهيئات أو المنظمات التي تُعنى بمثل هذه العمليات. ويتم من خلال عمليات بناء السّلام القضاء على الآثار الناجمة عن النزاع الذي كان يسود المنطقة لفترة من الزمن من خلال مجموعة من التدابير والآليات.

يعدّ السلم والأمن المحرّك الأساسي لتقدم المجتمعات إذ لا يمكن الحديث عن أي تنمية داخل مجتمع ما في ظل غياب الأمن، هذا الأخير يشجع أفراد المجتمع على القيام بمشاريع تنموية كما يساعد على إقامة مؤسسات المجتمع المدني باختلافها، الأمر الذي يسمح بطرح انشغالات المواطنين على أوسع نطاق ومحاولة إيجاد حلول لها، ودلك بتقوية العلاقات الدبلوماسية بين الدول فالدول التي تشهد نزاعات وحروب غالباً ما تكون في عزلة عن العالم[1].

يعود سبب احتلال عمليات بناء السلام لهذه المكانة في حقل السياسة الدولية لتشعب واتساع نطاقها، خاصة في كون هذه الأخيرة تتم في إطار منظمات دولية غير حكومية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وهذا راجع لتعدد اختصاصاتها فمنها من تختص بقضايا البيئة، الصحة، حقوق الإنسان، وتكتسب عمليات بناء السلام أهمية أكبر خاصة إذا كانت تحت رعاية منظمات محلية إذ أنّها تكون علىدراية بخصوصية المنطقة، واختلافات مواطنيها العقائدية،

1- طلال مشعل ،" أهمية السلام ، ظواهر اجتماعية ، عن الموقع الاكتروني :<http //www.mawdo3-Com تم تصفح الموقع يوم: 06 مارس 2017.

وبالتالي سوف تقوم بالتوفيق بين جميع الفئات مراعية في ذلك الثقافات السائدة داخل الدولة خاصة إذا كان المجتمع يتميز باختلاف الثقافات[1].

تتميز عمليات بناء السلام بعدم الانحيازما أكسبها أهمية بالغة أي أنّ المنظمات المسؤولة عن القيام بالعملية تحاول جاهدة التدخل في جميع الدول التي تشهد نزاع قصد الوصول إلى حلول ملائمة.

يمكن حصر مجال عمل عمليات بناء السّلام في مستويين رئيسيين:

1- كون عمليات بناء السّلام تعمل على ترقية وحماية حقوق الإنسان، وهذا من خلال العمل على تحقيق الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة.

2- تعمل عمليات بناء السّلام على إصلاح هياكل الدولة، وهذا من خلال عملها على إعادة بعث النشاط بالمؤسسات الدولة خاصة السياسية منها، حتى تتمكن الدولة من كسب ثقة مواطنيها[2].

تعمل على تأسيس مؤسسات ناشئة عن إرادة أفراد المجتمع، يتم من خلالها التعبير عن آرائهم في مختلف المجالات بشكل ديمقراطي، لأنّ الغاية من إقامة مثل هذه المؤسسات هو تسليط الضوء على مخاوف المواطنين ومحاولة زرع الثقة بين المواطن والنظام

1- نايف شعبان،"بناء السلام"، عن الموقع الإلكتروني http:/www.naifsh.weebly.com تم تصفح الموقع يوم : 02 مارس 2017 .

السياسي، حيث يكون هناك نوع من النشاط الفردي داخل الدولة، كالقيام باستثمارات اقتصادية من شأنها النهوض باقتصاد الدولة[1].

الشكل رقم (01):رسم توضيحي لأولويات عمليات بناء السلام في العلاقات الدولية

1- نايف شعبان، مرجع سابق .

خلاصة الفصل الأول :

حسب ما توصلت اليه الدراسة ، تعتبر المنظمات الدولية غير الحكومية وسيلة من وسائل عمليات بناء السّلام، إذ يتميز هذا النوع من المنظمات بصفات خاصة به جعلت منه الوسيلة الأنجع للتدخل في فترات ما بعد النزاع ، قبل حدوث النزاع او خلاله قصد القيام بإصلاحات من شأنها النهوض بقطاعات الدولة في جميع المستويات.

الفصل الثاني

عمليات بناء السلام ضمن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية

تعد المنظمات الدولية غير الحكومية من بين أهم الفواعل غير الدولتية التي تلعب دوراً في حل النزاعات الدولية؛ وذلك من خلال تدخلها إمّا في فترة ما قبل أو خلال النزاع إذ تتدخل قصد تجنب تصعيد الموقف أكثروفي حالات أخرى تتدخل في فترة ما بعد النزاع من خلال القيام بمعالجة نواتج النزاع.

توظِف المنظمات الدولية غير الحكومية مجموعة من الآليات التي تعتبر بمثابة الرّكيزة الأساسية في تسوية النزاعات الدولية، وعلى هذا الأساس قمنا بتقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين، تناولنا في الأول الآليات التي توظفها المنظمات الدولية غير الحكومية في إدارتها للنزاعات الدولية، من خلال التطرق لمفهوم الدبلوماسية الوقائية والوساطة وكذا التفاوض. وخصصنا المبحث الثاني من الفصل لإسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية، من خلال دراسة حماية حقوق الإنسان في إطارها القانوني، وكذلك إسهاماتها في مجال التنمية ودورها في ترقية دور المرأة، حماية الأطفال وقضايا اللاجئين.

المبحث الأول: آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء معالم بناء السّلام

توظف المنظمات الدولية غير الحكومية مجموعة من الآليات التي تعتبر بمثابة الرّكيزة الأساسية لإرساء معالم السلم والأمن الدوليين، وذلك من خلال إيجاد حلول لأطراف النزاع، وتتمثل هذه الآليات في الدبلوماسية الوقائية والوساطة والتفاوض على اعتبار أنّ عملها لا يتعارض مع ما تنص عليه مواد ميثاق هيئة الأمم المتحدة « ONU».

المطلب الأول: الدبلوماسية الوقائية

تعتبر الدبلوماسية الوقائية من بين الوسائل التي تعتمدها المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السّلام وتركز أساسا على تحديد النزاعات الناشئة والرد عليها بغية تجنب وقوع أعمال العنف، فوفقاً للمدافعين عن الدبلوماسية الوقائية يسهل حل النزاعات قبل أن تصل إلى مرحلة العنف؛ فمتى انفجر نزاع عنيف يصعب للغاية وضع حل له وهكذا تزهق الأرواح وتتولد درجات جديدة من الكراهية وتقع الأضرار الجسيمة[1].

تعد وظيفة الدبلوماسية الوقائية النقطة المركزية التي تمحور حولها التعريف السابق، فمن خلال هذا التعريف يمكن القول أن الدبلوماسية الوقائية تعمل على منع تصاعد الموقف ووصوله إلى العنف المسلح،إذ تحاول التقليل قدر الإمكان من حدة التوتر الحاصل بين

1 تيري أوكلاهان و مارتن غريفتش ، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية (الإمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث، 2008) ، ص.206.

الأطراف المعنية بالأمر،تفادي الحدوث أضرار جسيمة تؤذي بطبيعتها إلى دمار مؤسسات الدولة وصولا إلى ما يعرف بالدولة الفاشلة.

تعرّف الدبلوماسية الوقائية على أنها:"فعل استباقي يستهدف السيطرة على أخطار محتملة بأدوات سياسية واقتصادية وثقافية، ويستند بالضرورة إلى رؤية تلخص نسقا متكاملا لخصائص ومتطلبات الأمن القومي لدول أو تجمعات إقليمية أو للأمن الدولي عامة"[1].

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الدبلوماسية الوقائية هي عبارة عن سلوكات موّجهة ضد تهديد معين قد يتطور ليشكل خطرا في المستقبل، وهذا السلوك لا يتم إلاّ باتباع أدوات معينة قصد مواجهته، حيث يختلف نوع الأداة تماشيا مع نوع التهديد وهذا السلوك الوقائي يصب في خانة تحقيق الأمن الإنساني.

يمكن أن نستنتج أن الدبلوماسية الوقائية هي عبارة عن قرارات وأفعال تكون مدروسة مسبقا من قبل ممثلين رسميين في الدولة، تتجسد في شكل تدخلات في المناطق التي تشهد أخطارا من شأنها أن تخل بالأمن القومي.فالدبلوماسية الوقائية تعتبر بمثابة العلاج الواقي الذي يعمل على إمتصاص مسببات النزاع داخل الدول بالعمل على تفعيل مفهوم الحكم الراشد داخل المجتمع على اعتباره الوسيلة الأنجع للحد من إمكانية حدوث الاختلال الأمني داخل المجتمعات.

1- عبد الجليل زيد المرهون ،"رؤية في الدبلوماسية الوقائية "، عن الموقع الإلكتروني:
<http ://www-olgiyodh-com ، تم تصفح الموقع الالكتروني يوم : 3 مارس 2017.

يمكن أن تعرف الدبلوماسية الوقائية أيضا على أنها: "تلك النشاطات الدبلوماسية التي تقوم بها الدول أو المنظمات الدولية لمنع تفجر الصراعات أو لاحتوائها وتسويتها في حال نشوبها، أو دفعها بعيدا عن دائرة التوتر والخطر وذلك بإبقائها ضمن إطارها المحدد والعمل على الحيلولة دون وقوعها في دوامة صراع القوى الكبرى بتوفير حلول تحول دون تصاعد تلك الصراعات أو تدويلها"[1].

يتفق هذا التعريف مع التعريف السابق للدبلوماسية الوقائية من حيث مجال عمل هذه الأخيرة؛ فكلاهما يريان في الدبلوماسية الوقائية ذلك النشاط الإستباقي الذي يحاول منع تفاقم الاختلاف الموجود بين الأطراف إلى اشتباكات مسلحة والذي يؤدي ربما إلى تدخل أطراف خارجية بحجة مثلاً حماية حقوق الإنسان، إلاّ أن الأغراض الحقيقية لهذه التدخلات معروفة مسبقاً كما هو الحال في بعض الدول العربية حالياً[2].

تعتبر الدبلوماسية الوقائية عموماً بمثابة الدرع الواقي الذي يحاول جاهداً السيطرة على الوضع القائم وهذا من خلال القيام بنشاطات على عدة مستويات قصد الوصول إلى أرضية توافق تلائم جميع الأطراف، الأمر الذي لا يتأتىإلا من خلال تفعيل مبدأ عدم الانحياز من قبل الفاعلين في المجال.

1 عطا محمد صالح زهرة ، في النظرية الدبلوماسية ، ج -2- ، ط-1- (عمان ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ،2004) ، ص.111.

2 المرجع نفسه ،ص.111.

هناك مؤشرات تعتمدها الدول أو الفواعل غير الدّولية تدل على ضرورة تفعيل الدبلوماسية الوقائية هذه المؤشرات تعرف بـ:" آليات الإنذار المبكر"، هذه الأخيرة تساعد على التنبؤ بإمكانية حدوث اختلال في المنظومة الأمنية لمنطقة معينة.

يمكن اعتبار الاحتجاجات الحاصلة داخل دولة معينة المنددة بتحقيق متطلبات الشّعب في مستويات عديدة كإنذار مبكر على إمكانية تطور الوضع الراهن إلى نزاع عنيف كما هو الحال في بعض الدول العربية عند بداية ما اصطلح عليه بالربيع العربي؛فقد كان على شكل مظاهرات سلمية واحتجاجات تطالب بتحقيق الديمقراطية داخل المجتمع إلاّ أن الوضع عرف تطوراً كبيراً خلال فترات زمنية قصيرة ما أدى الى انفلات امني داخل هده الدول.

ما يعاب على آلية الإنذار المبكر أنّها قد تؤدي إلى تفاقم الوضع من خلال التهويل في المواقف وهو ما حدث فعلاً في دول الربيع العربي نتيجة تدخل أطراف أخرى خارجية و ما أنتجته من إدراك خاطئ للأمور[1].

تمنح آلية الإنذار المبكر« Early Warning » قدراً عالياً من التحذيرات بإمكانية نشوب نزاع في منطقة معينة من خلال قيام هذه الأخيرة بدراسة وتحليل الأوضاع الأمنية السائدة في المنطقة المعنية واقتراح القيام بردود أفعال تتماشى مع طبيعة الإنذار.

تلجأ المنظمات الدولية غير الحكومية للدبلوماسية الوقائية عقب تفعيل آليات الإنذار المبكر؛فهذه المنظمات و من خلال هذه الآلية تعمل على امتصاص مسببات النزاع من

1 تيري اوكلاهان و مارتن غريفتش ، مرجع سابق ،ص.207.

جذورهعن طريق القيام بإصلاحات تنموية في المنطقة المعنيةلأن أغلب النزاعات تكون بسبب تدني مستوى معيشة الأفراد[1].

المطلب الثاني:الوساطة« Mediation »

تعتبر الوساطة من الوسائل التي يتم اللجوء إليها في حل النزاعات الدوليةوالتي يمكن تعريفها على النحو التالي: "الوساطة هي جهود تبدلها جهة معينة للتوسط بين طرفين متنازعين؛ من خلال العمل على تهيئة الأجواء لدخول المتنازعين في مفاوضات لفض النزاع القائم بينهما والمشاركة الفعلية في عملية المفاوضة وما يرتبط بذلك من تقديم الوسيط لمقترحات والتعبير عن وجهة نظره والدفاع عنها، وقد يساهم الوسيط في وضع الأسس التي يقوم عليها حل النزاع"[2].

من خلال التعريف الذي قدمه عطا محمد صالح زهرة؛ يمكن القول بأن الوساطة عبارة عن مبادرات تقوم بها أطراف مختصة في الأمر قصد محاولة إيجاد أرضية تفاهم بين الأطراف المتنازعة حول قضية معينة،بالعمل على طرح أفكار وبدائل مختلفة بخصوص القيمة المتنازع حولها قصد إيجاد حلول مناسبة من شأنها إرضاء الطرفين، فالوساطة حسب هذا التعريف تعتبّر بمثابة العامل الممهد لخلق نوع من الحوار بين طرفي النزاع[3].

ما يمكن ملاحظته هو أن الوساطة تعبر عن تدخل لطرف ثالث قصد تقديم اقتراحات من شأنها الحد من الخلاف القائم بين المتنازعين، إذ يتميز الوسيط بعدم إنحيازه لأي

2نفس المرجع ،ص.207.

1 عطا محمد صالح زهرة ، مرجع سابق ، ص.159.نقلا عن : بدرية عبد الله العوضي ، القانون الدولي العام في وقت السلم و الحرب و تطبيقه في دولة الكويت ، الطبعة الأولى ، دمشق، دار الفكر ، 1979 ،ص. 314.

2 المرجع نفسه ،ص.159.

طرف من أطراف النزاع بالإضافة إلى أنّ عملية الوساطة لا تكون بطريقة عفوية بمعنى أنّ الوسيط يكون على دراية بكل حيثيات النزاع بالإضافةلى الخصوصية المجتمعية للمنطقة الحاضنة للنزاع. يمكن حصر مراحل الوساطة في ثلاث مراحل أساسية:

- **التعاقد:** حيث يتم في هذه المرحلة دراسة الشكل العام للنزاع بالتعرف على أطراف النزاع ودرجة حدّته بالإضافة إلى محاولة وضع الخطط أو الاستراتيجيات التي يتم من خلالها تسوية النزاع القائم.

- **التعامل مع النزاع:** في هذه المرحلة تتم دراسة الجانب النفسي للأطراف المتنازعة بعد أن يتم تحديدها بالإضافة إلى دراسة القيمة المتنازع حولها ومحاولة إقتراح خيارات من شأنها إنهاء النزاع.

- **الوصول إلى اتفاق:** في هذه المرحلة يتم التدقيق في الخيارات المقترحة كأساس لحل النزاع وقياس مدى قابليتها لإنهائهوهذه العملية نظراً لحساسيتها تتم على مستوى جهات خاصة تتميز بدرجة عالية من الوعي والثقافة[1].

***شروط نجاح الوساطة**

لتحقيق الأهداف المرجوة من عملية الوساطة لابد من توفر مجموعة من الشروط اللازمة التي تعتبر بمثابة المحرك الأساسي لضمان تحقيق الأهداف المسطرة من قبل والتي يمكن حصرها في:

1 مجد خضر" الوساطة في حل النزاعات " ، عن موقع الإلكتروني: http ://www-mawdoo3-com تم تصفح الموقع يوم: 10 مارس 2017 .

– يعتبر الإطار الزماني من الشروط الأساسية التي تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من الوساطة، فالتدخل قبل تفاقم الوضع ومحاولة التقريب بين وجهة نظر الفرقاء يساهم بشكل كبير في السيطرة على الأوضاع.

يعتبر الوسيط في حد ذاته من الشروط الأساسية لضمان فاعلية الوساطة فمن الضروري أن يكون ملماً بحيثيات النزاع وخصوصيات المنطقة الثقافية بالإضافة إلى عدم إنحيازه لطرف على حساب طرف آخر؛ بمعنى يحاول قدر المستطاعتجاوز الجوانب الذاتية في الموضوعلأنّ الهدف الأسمى هو تحقيق الصالح العام لا الخاص[1].

***أهمية الوساطة**

كما ذكرناسابقاً في تعريفنا للوساطة أنّها محاولة تتم من قبل أطراف محايدة بهدف التقريب بين وجهات نظر المتنازعين إذ تحتل هذه المبادرة أهمية كبيرة والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

– الوساطة تمكن من التوصل إلى حلول ملائمة من شأنها إيقاف النزاع القائم حول قضية معينة بطرحها لبدائل وخيارات مرضية لأطراف النزاع.

– باعتبار الوساطة وسيلة من الوسائل السياسية لفض النزاعات تعتبر الأنجع من حيث فاعليتها وهذا راجع لتميزها بالدقة والمرونة في تدخلاتها بين الأطراف المتنازعة على غرار الوسائل القانونية التي تتميز بالبطء من حيث الإجراءات التي تقوم بها.

1 سيد قاسم المصري ،"الوساطة الدولية في النزاعات الداخلية"، عن الموقع الالكتروني:
http://www.viewshorouknews.com تم تصفح الموقع يوم : 10مارس 2017 .

يمكن اعتبار الوساطة أيضاَ وسيلة من الوسائل التي تساعد على إزاحة التصورات الذاتية للنزاع بين الطرفين وهذا من خلال عملها المتحور حول بناء نقاش فعال بين الأطراف المتنازعة وإزاحة بعض التصورات الذهنية التي قد تكون لا أساس لها من الصّحة[1].

تلجأ المنظمات الدولية غير الحكومية للوساطة كآلية من آليات تسوية النزاعات بطرق سلميةوذلك من خلال عملها على تهيئة الأوضاع لإجراء مفاوضات؛ من أمثلة ذلك قيام اللجنة الدولية للصليب الأحمر بجمع الأطراف المتنازعين في البوسنة و الهرسك سنة 1995[2].

المطلب الثالث: التفاوض« Negotiation »

تعد آلية التفاوض هي الأخرى من آليات إدارة النزاعات بالطرق السلمية والتي يمكن تعريفها على النحو التالي: "هي إحدى الطرق الدبلوماسية لحل نزاع قد ينشب بين دولتين يقوم به عادة المبعوثون الدبلوماسيون للدول المتنازعة وهي من أفضل الطرق لحل النزاع"[3].

ويعرف التفاوض أيضاً أنّه:"موقف تعبيري حركي قائم بين طرفين أو أكثر حول قضية من القضايا يتم من خلاله عرض وتبادل وتقريب وتكييف وجهات النظر واستخدام كافة أساليب الإقناع للحفاظ على المصالح القائمة أو الحصول على مقترحات جديدة لإجبار الخصم على القيام بعمل معين أو الإمتناع عن عمل آخر"[4].

2 مجد خضر، مرجع سابق .

1 كريستوف جيرو ، " البوسنة و الهرسك : البحث عن الاشخاص المفقودين " : عن الموقع الالكتروني :http://www.icrc.org تم تصفح الموقع يوم 7 أفريل 2017 .

2هايل عبد المولى طشطوش، "مقدمة في العلاقات الدولية" (الأردن: قسم العلوم السّياسية جامعة اليرموك ، 2010) ،ص.112.

3صالح لافي المعايطة ، " استراتجية التفاوض في العلاقات الدولية" ، مجلة الرأي الأردنية ، 28 مارس ،2009.

من خلال ما سبق يمكن القول بأنّ التفاوض يعتبر إحدى الآليات الحديثة لتسوية النزاعات الدولية بطريقة سلمية باستناده على الحوار كمبدأ أساسي لفض النزاعات؛ إذ يعمل على مناقشة أراء أطراف النزاع المتضاربة ومحاولة إيجاد البديل الأنسب للحد من إمكانية تطور النزاع إلى تسوية بالدم.

تعرّف المفاوضات أيضاً على أنها:"تبادل للرأي بين دولتين متنازعتين من أجل تسوية هذا النزاع؛ كما تعد المفاوضات من أقدم الرسائل لتسوية النزاعات الدولية وتحظى بتأييد واسع النطاق ويمكنأن تكون نافعة في الوصول إلى حل توفيقي بين الاطراف المتنازعة إذ أنّها أسرع وأكثر الطرق فاعلية لتسوية النزاعات الدولية"[1].

يمكن اعتبار المفاوضات بمثابة الخطوة الأولى لحل أي نزاع فمن خلال هذه الآلية يتم مناقشة الأفكار المتضاربة لأطراف النزاع ومحاولة العمل على إيجاد حل توفيقي قصد تجنب حدوث تصعيد في الوضع القائم، كما يعد التفاوض من الآليات التي توظفها المنظمات الدولية غير الحكومية في حل النزاعات الدولية وذلك من خلال عملها على التوفيق بين أطراف النزاع، فالمنظمات الدولية غير الحكومية تقوم بإرسال مبعوثين رسميين خاصين بها تتوفر فيهم صفات معينة[2].

1عبد مجيد حمادي العيساوي، "العلاقات البلوماسية ودورها في حل المنازعات الدولية" (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2015)، ص.147. نقلا عن سهيل حسين الفتلاوي ، "المنازعات الدولية" ، ط1 ، بغداد :دار القادسية ، 1986، ص.50.

2مرجع سابق، ص. 50.

المبحث الثاني:إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية

تسهم المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية بالرغم من أنها تواجه العديد من العقبات التي تجعل من مستوى إسهامها غير متفق عليه من قبل الباحثين في المجال، إذ قمنا بالتركيز على النقاط الأساسية التي تساهم من خلالها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية وهذا من خلال ثلاث مطالب:المطلب الأول يتمحورحول حماية حقوق الإنسان في إطار المنظمات الدولية غير الحكومية بالإضافة إلى الإعانات التي تقدمها المنظمات في حالة الكوارث، أما المطلب الثاني فقد خصص لإسهامات هذه الأخيرة في مجال التنمية، والمطلب الأخيريختص بموضوعترقية دورالمرأة في إطار المنظمات الدولية غير الحكومية.

المطلب الأول: المنظمات الدولية غير الحكومية كآليةدوليةلحماية حقوق الإنسان

اكتسبت المنظمات الدولية غير الحكومية مكانة متميزة في حقل السياسة الدولية إذ استطاعت أن تنافس الدولة كفاعل مركزي في العلاقات الدولية وأصبحت بمثابة ضمان لتحقيق حقوق الأفراد.

يعرف القانون الدولي الإنساني على أنه: "مجموعة المبادئ والقواعد المتفق عليها دوليا والتي تهدف إلى الحد من استخدام العنف أثناء النزاعات المسلحة عن طريق حماية الافراد المشتركين في العمليات العسكريةأو الذين كفوا عن المشاركة فيها كالجرحى والمصابين والأسرى

والأعيان المدنية، وكذلك عن طريق جعل العنف في المعارك العسكرية مقتصرا على الأعمال الضرورية لتحقيق الهدف العسكري"[1].

يحاول القانون الدولي الإنساني منع استخدامالعنف في حال وقوع نزاعات مسلحة وهذا راجع للأضرار الناتجة عن استخدامهوما ينتج عنه من دمار للمجتمعات،بالرغم من أن مفهوم القوة العسكرية يعد مفهوما واسعا في العلاقات الدولية منذ القدم، وهذاما دعت إليه النظرية الواقعية الكلاسيكية التي ترى بضرورة تعظيم القوة العسكرية للدولة وهذا راجع للشك وعدم الثقة بين الدول كنتيجة لفوضوية النظام الدولي[2].

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على تطبيق القانون الدولي الإنساني على أكمل وجه والقضاء على جميع أنواع التعسف، وهذا من خلال مجموعة من النقاط الأساسية والتي يمكن حصرها في:

- **التدخل لفهم القانون الدولي الإنساني**

تحاول المنظمات الدولية غير الحكومية جاهدة منع حدوث انتهاكات في مجال حقوق الإنسان أثناء حدوث نزاعات وهذا راجع لكون الفرد هو العنصر الأساسي لتقدم المجتمعات، إذ تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على نشر بنود القانون الدولي الإنساني علىأوسع نطاق كما تقوم بإجراء نوع من المقارنة بين ماهو منصوص عليه في بنود القانون الدولي الإنساني، وبين

1 أحسن كمال ، "آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في ضوء التغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر "رسالة ماجستير في القانون ، قسم الحقوق ، جامعة تيزي وزو ، 2011) ص .7.

عن: محمد نور فرحات ، تاريخ القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي لحقوق الإنسان ،ط1، مجلة المستقبل العربي ، القاهرة ، 2008 ص .84.

1 أحسن كمال،مرجع سابق ، ص .7.

ما هو كائن على أرض الواقع كما تقوم كذلك بإصدار تقارير بخصوص الانتهاكات الحاصلة نشرها في أوساط الشعوب حتى تلقى رواجا كبيرا[1].

- **التدخل لتطوير القانون الدولي الإنساني**

تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية لتطوير القانون الدولي الإنساني وذلك بهدف ضمان تنفيده في أعلى المستويات، هذه الأخيرة تقوم بعقد اجتماعات ومؤتمرات صحفية لمناقشة موضوع القانون الدولي الإنساني وإجراء تعديلات في بنوده إن لزم الأمر، وهذا كله يصب في خانة الإرتقاء بالأمن الإنساني وتحقيق الإنعتاق للأفراد.[2]

شهد العالم مؤخرا تطورا هائلا في ميادين عديدة خاصة مجال الإعلام ما ساعد على تسهيل عملية التعريف بحقوق الإنسان بشكل أوسع، بالإضافة إلى زيادة في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان، إذ لكل منها استراتيجيات خاصة توظفها لحماية حقوق الإنسان ومن المنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بهذا المجال : منظمة الصليب الأحمر الدولي؛ هذه الأخيرة تعمل على ضمان التطبيق الفعلي لحقوق الإنسان وهذا من خلال عملها على نشر القيم والمبادئ التي تحث على الإنسانية، بالإضافة إلى السعي في جميع الأوقات بوصفها مؤسسة محايدة تقوم بعملها الإنساني على وجه الخصوص في النزاعات المسلحة

2 بن بوعزيز آسيا ، " المنظمات غير الحكومية كآليات دولية لتطبيق القانون الدولي الإنساني " ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، ص 6، 10 .

1بن بوعزيز آسيا ، ص .6، 10.

الدولية وغير الدولية وفي حالات الصراع الداخلي إلى ضمان الحماية والمساعدة إلى الضحايا العسكريين والمدنيين لتلك الأعمال وضحايا عواقبها المباشرة"[1].

تحاول المنظمات الدولية غير الحكومية تفعيل مضامين القانون الدولي الإنساني، وهذا يتجسد فعلياً من خلال تدخلاتها في حالة الكوارث، وقيامها بإغاثة المنكوبين أو المتضررين من النزاع وهذا استنادا إلى قانون نموذجي متعلق بتسهيل وتنظيم المساعدات الدولية، إذ تعود جذور القانون النموذجي إلى سنة 2007 بعد موافقة المؤتمر الدولي الثلاثون للصليب الأحمر والهلال الأحمر الذي يضم الدول الأعضاء في اتفاقيات جنيف، ويهدف هذا القانون إلى:

- تأخير دخول موظفي المساعدات الإنسانية والسلع والمعدات الإنسانية بسبب شروط الجمارك وقوانين الهجرة التي لا تتكيف مع الأوضاع الطارئة.
- فرض الرسوم والأجور والضرائب على مواد وأنشطة الإغاثة والمشاكل المتعلقة بمنح الإعتراف القانوني بالمؤهلات الأجنبية للموظفين المتخصصين المهنيين[2].

المطلب الثاني: إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية

تتميز المنظمات الدولية غير الحكومية بتعدد نشاطاتها لتشمل مجالات عديدة، من بين هذه الإختصاصات مجال التنمية إذ تعد هذه الأخيرة الرّكيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمعات إذ لا يمكن الحديث عن الأمن والاستقرار في ظل غياب التنمية.

2 برابح السعيد ،" دور المنظمات غير الحكومية في ترقية و حماية حقوق الإنسان" (رسالة ماجستير في القانون العام ، فرع العلاقات الدولية و قانون المنظمات الدولية ، جامعة قسنطينة ، 2010) ، ص.44 عن : النظام الأساسي للجنة الدولية للصليب الأحمر سنة 1998 ، المادة 4 الفقرة 1 (د)

1الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر و الهلال الاحمر، " القانون النموذجي المتعلق بتسهيل و تنظيم المساعدات الدولية للاغاثة و الانتعاش الدولي في حالات الكوارث ، مكتب الامم المتحدة ، نوفمبر 2011 .

يمكن تعريف التنمية على أنها مجموعة من التطورات التي تخص جوانب الحياة المختلفة، وتتطلب هذه العملية إحداث إصلاحات متعددة المجالات فمفهوم التنمية من المفاهيم التي تحمل في طياتها العديد من المعاني والتأويلات وهذا راجع لتداخل عناصرها مع بعضها البعض كعنصر القضاء على الفقر الذي لا يتأتى إلاّ من خلال رفع مستوى معيشة الأفراد ومحاولة التخلص من التبعية لدول أخرى وما ينجر عنها من نتائج سلبية، إذ يعدّرهن القرار السياسي أخطرها كل ما سبق يتم تحت شعار تحقيق تحرر الأفراد من الحاجة.

يمكن القول بأن التنمية السياسية تعتبر أهم مستوى في ظل تعدد مستويات التنمية بصفة عامة، وهذا راجع لكونها تؤدي إلى إحداث نقلة نوعية على مستوى ثقافة أفراد المجتمع السياسي، وبالتالي تنمية روح المواطنة لدى الأفراد و خلق نوع من الثقة بين المواطن والنظام السياسي القائمما يشجع على بعث روح المبادرة والتعاون داخل المجتمع الأمر الذي يشجع بدوره على إقامة مشاريع تنموية تمس جوانب أخرى من جوانب التنمية[1].

يمكن تعريف التنمية السّياسية « PoliticalDevelopement » على أنّها "عمليات التغيير السياسي التي تشهدها الدول النامية أو المجتمعات الانتقاليةوأهم ما يميزها هو أنّها لا تزال ترتبط بالقيادة الكاريزمية وتسيطر على نظمها السلطة التقليدية"[2].

1 إبراهيم العيساوي ، التنمية في عالم متغير (القاهرة : دار الشروق ، 2001) ، ص .19،29 .

2 عبد الفتاح عبد الكافي ، أسس و مجالات العلوم السياسية ، (الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب ، 2012) ، ص .308.

عرف مفهوم الأمن تطوراً واسعاً في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة خاصة مع الإسهامات التي قدمتها مدرسة " كوبنهاغن" وأعمال "باري بوزان"، إذ كان مفهوم الأمن حسب المدارس التقليدية مقتصرا على الجانب العسكري فحسب.

يمكن تعريف الأمن على أنّه التحرر من الحاجة أو الخوف من الحاجة مستقبلاً إذ يمكن القول بأن مفهوم الأمن يعتبر بمثابة نتاج لعملية تفاعلية بين جهات رسمية وغير رسمية في الدولة بهدف الإرتقاء بالوضع الإنساني،وحسب ما جاءت به النظريات التقليدية في العلاقات الدولية مفهوم الأمن مرتبط ارتباط وثيق بالدولة والذي لا يتأتي إلاّ من خلال تعظيم القوة العسكرية إذ لم تراعي النظريات التقليدية الجانب الإنساني للأمن فترى في الدولة الفاعل الوحيد والمركزي في العلاقات الدولية[1].

أفرزت فترة ما بعد الحرب الباردة نقلة نوعية على مستوى مفهوم الأمن كنتيجة لظهور متغيرات جديدة في الساحة الدولية خاصة ما يعرف بالتهديدات العابرة للحدود القومية، أيضاً التطور الحاصل على مستوى الإعلام والتكنولوجيا إذ حولت هذه الأخيرة العالم إلى قرية صغيرة وسجلت الدولة نوعاً من القصور في مواجهة التهديدات الجديدة فقد دعت الضرورة إلى إشراك فواعل من غير الدولة قصد مواجهة هذه التهديدات اللاتماثلية. من هذا المنطلق ظهر مفهوم الأمن الإنساني لذي يرى ضرورة تحقيق أمن الفرد في مختلف جوانب الحياة من صحة وتعليم ....إلخ قصد تحرير الفرد من الحاجة أو الخوف من حدوثها[2].

1 بن العجمي بن عيسى ، الأمن و التنمية (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2011)، ص .13.

2 محمد جمال مظلوم ، الأمن غير التقليدي (الرياض : مكتبة الملك فهد الوطنية ، 2012) ،ص .81،82.

تعد المنظمات الدولية غير الحكومية من بين الآليات الأساسية لتحقيق التنمية إذ تعمل على المساهمة في نشر الديمقراطية بين مختلف طبقات المجتمع بمعنى تساهم في ترسيخ ثقافة المواطنة « citizenship »لدى أفراد الوطن الواحد وذلك بهدف تمكين الدول من كسب صفة الشّرعية في مختلف قراراتها وأفعالها الصادرة عن جهاتها الرسميةوضمان درجة عالية من التأييد من قبل مواطنيها وهذا يصب في خانة المساهمة في تحقيق التنمية السياسية.

تعمل أيضاَ المنظمات الدولية غير الحكومية على تشجيع القطاع الخاص « Independent Sector »بمعنى تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية إلى التقليل قدر الإمكان من سيطرة الدولة في جميع المجالات حيث تدعو إلى ضرورة إقامة قطاعات خاصة مستقلة عن سلطة الدولة؛ كون مثل هذه القطاعات تساهم في طرح انشغالات المواطنين ومناقشتها ومن ثمة إقتراح حلول لها، أيضاً يساهم القطاع الخاص في منح فرص لكافة طبقات المجتمع باختلاف مستوياتها الثقافية والمعيشية لتوصيل آرائهم وانشغالاتهم إلى نطاق واسع، وهذا يصب في خانة تحقيق تنمية اقتصادية من جهة وتنمية فكرية وثقافية من جهة أخرى، وهذا راجع لكون القطاع الخاص يسمح بإجراء نقاشات في مواضيع مختلفة تساهم بشكل كبير في ارتقاء أفكار المواطنين[1].

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على تحقيق التنمية في المناطق التي تشهد نوعاً من التخلف من خلال مجموعة من النقاط التي يمكن اعتبارها بمثابة المنطلقات

1 أماني قنديل ، دور المنظمات غير الحكومية في التنمية، عن الموقع الالكتروني: <http : //www-slbagan-ae
تم تصفح الموقع يوم :24 مارس 2017.

الأساسية التي تعتمد عليها المنظمات الدولية غير الحكومية لتكون هناك تنمية فعلية على أرض الواقع والتي يمكن حصرها في:

- توعية الرأي العام بالمشاكل الحقيقية التي تواجه التنمية في دول العالم الثالث.
- العمل على تكوين وتطوير منظمات غير حكومية مستقلة في دول العالم الثالث.
- تنفيد المشاريع الصغيرة التجريبية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية الوطنية.
- إنشاء مؤسسات محلية وإقليمية في دول العالم الثالث لكي تعمل في ظل خطط طويلة الأجل للتنمية.
- تمثيل المنظمات غير الحكومية الوطنية والتعبير عن مطالبها لدى المنظمات الدولية الحكومية وأجهزة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية[1].

تعد البيئة من بين المجالات التي تحظى باهتمام واسع من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية إذ لا يمكن الحديث عن التنمية في ظل غياب بيئة مواتية تشجع على العمل والابتكار خاصة أنّ قضايا البيئة أصبحت من أهم القضايا في الساحة الدولية عقب انتهاء الحرب الباردة.

حظي مصطلح الحوكمة البيئية « EnvironmentalGovernance» باهتمام واسع من قبل المنظمات الدولية غير الحكومية، إذ تهدف هذه الأخيرة إلى عقد اتفاقيات تتصف بالإلزامية « BundingTreeties»التي تحث على ضرورة احترام التنوع البيئي والحرص على تجنب

1سعيد سالم جويلي ، المنظمات الدولية غير الحكومية في النظام القانوني الدولي ، (القاهرة : دار النهضة العربية)، 2003.

حدوث اختلال في النظام البيئي ككل نتيجة النشاطات المختلفة سواء للمنظمات الدولية أو التكتلات الإقليمية.

تعترض الحوكمة البيئية العديد من العقبات كاعتراض العديد من القوى الكبرى على التوقيع على بنود المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بحماية البيئة وهذا راجع لكون مثل هذه المعاهدات لا تخدم مصالحها[1].

2عامر مصباح ، مرجع سابق ، ص.375،378.

شكل رقم (2): مخطط توضيحي لبيان مراحل عملية التنمية

المصدر: تصور شخصي من الباحثة

المطلب الثالث: المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لترقية مكانة المرأة داخل المجتمع، حماية الطفل و إدماج اللاجئين

يختص هذا المطلب بدراسة المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية من الآليات التي تساهم في ترقية مكانة ودور المرأة داخل المجتمع إضافة إلى تناول عملية حماية الطفل وكذا حماية اللاجئين وكلها تعتبر من صميم الموضوعات المرتبطة بحقوق الإنسان.

الفرع الاول: قضايا المرأة ضمن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية

تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على ترقية دور المرأة داخل المجتمعات وذلك من خلال العمل على منحها فرص ومزايا أوسع ممّا هي عليه بغية تحقيق ولو جزء بسيط من المساواة بين الجنسين.

مثل العامل النسوي عنصراً بالغ الأهمية في العديد من دول العالم على سبيل المثال مناصرتهن لقضية العنصرية في جنوب إفريقيا، أيضاً قيامهن بتأسيس جمعيات خاصة بهنّ مثل جمعية المرأة للتوظيف الذاتي في الهند، كما دافعت المنظمات الدولية غير الحكومية عن قضايا المرأة، إذ قامت بعقد مؤتمرات دولية على سبيل المثال المؤتمر المنعقد في بكين سنة 1995 إذ دعت من خلاله إلى إعطاء فرص أكبر للمراة لتمكينها من المشاركة في إدارة شؤون الدول وذلك في جوانب عديدة، كما دافعت هيئة الأمم المتحدة بشدة عن مسألة إشراك المرأة في الحياة العامة فقامت بتأسيس ما يعرف بهيئة الأمم المتحدة للمرأة سنة 2010، وذلك من خلال دمجها

لأربع هيئات نسائية في الهيئة تعمل هذه الأخيرة على مناصرة قضايا المرأة بالإضافة إلى ضرورة تحقيق المساواة بين الجنسين[1].

قامت الأمم المتحدة أيضا بإنشاء ما يعرف بصندوق الأمم المتحدة الإنمائي كشكل من أشكال دعم مسألة تمكين المرأة داخل المجتمعات، إذ عملت من خلاله على القيام بحملات توعوية تدعو إلى ضرورة تمكين المرأة داخل المجتمع وإعطائها حيز أوسع للتعبير عن آرائها وطموحاتها[2].

من هذا المنطلق ظهر ما يعرف بالحركة النسوية والتي يمكن تعريفها على أنّها كل تجمع أو حركة تطالب بإشراك المرأة في مختلف جوانب الحياة من خلال إشراكهن في إدارة شؤون البلاد، مما فتح المجال أمامهن لتأسيس جمعيات خاصة يناقشن من خلالها طموحاتهن الأمر الذي دعت إليه نظرية الجندرة في العلاقات الدولية.

وعلى سبيل المثال، فقد شهدت الفترة التي أعقبت سنة 2012 في الجزائر بمثابة نقلة نوعية بخصوص إشراك المرأة في الحياة السياسية خاصة بعد صدور ما يعرف بالقانون العضوي في فيفري 2012 الذي يحدد كيفيات تمثيل المرأة فيالمجالس المنتخبة حيث بلغ عدد النائبات بعد انتخابات ماي 2012 ما يعادل146 امرأة ماجعل الجزائر تحتل المرتبة الأولى عربياً والثمانية والعشرين عالمياً، ولكن بالرغم من التطور الحاصل إلاّ أنه يعد ضئيلاً وذلك بالنظر إلى احتكار العديد من المناصب السياسية من قبل العنصر الذكوري[3].

1غازي ربابغة ، " دور المرأة في المشاركة السياسية"، مجلة المفكر ، العدد الخامس (د.د.ن: د.س.ن) :ص .178..
2اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا ،"تعزيز دور المراة في المشاركة في صنع القرار لمنع الصراعات و بتاء السلام "، الجلسة العامة السابعة:11ماي 2006.
1 وصال نجيب العزاوي ، المرأة العربية و التغيير السياسي (الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع ،2012)،ص.9.

سجلت الحكومة الجزائرية قصوراً فيما يخص حماية المرأة اجتماعياً على سبيل المثال هناك قصور كبير بخصوص حماية الأمهات العازبات أيضاً هناك فشل ذريع في حماية المرأة من العنف المجتمعي بأشكاله المختلفة، أمّا فيما يخص المجال الاقتصادي فيمكن القول أنّ المرأة الجزائرية لم تسجل أي تطورات تخص مشاركتها في القطاع الاقتصادي حتى وإن وجدت تكون بنسبة ضعيفة إذ اقتصرت استفادة المرأة بنسبة كبيرة فقط فيم يخص القروض المصغرة بنسبة 6%سنة 2012[1].

الفرع الثاني:حماية حقوق الطفل ضمن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية

تحتاج فئة الأطفال لرعاية خاصة داخل مجتمعاتهم وذلك لكونهم الفئة الأكثر ضعفاً وقد اختلفت التعاريف بخصوص مفهوم الحماية في قانون حقوق الإنسان: "للأطفال حماية بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان إذ تستند حماية الإنسان في زمن السلم على مبدأ حماية الكرامة والإنسانية وحفظ الحق في الحياة والمادة 55 من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على:" من أجل خلق ظروف الاستقرار والرفاهية اللازمين للعلاقات السلمية والودية بين الأمم القائمة على احترام لمبدأ الحقوق المتساوية، وتعزيز مصير الشعوب"[2].

تضمن اتفاقية الأمم المتحدة الداعية لضرورة حماية حقوق الطفل والصادرة سنة 1990، إذ دعت الاتفاقية إلى ضرورة توفير الحماية الكاملة للأطفال في جميع المستويات منصحة

2 بلقاسم بن زنين ،"المراة الجزائرية و التغيير : دراسة حالة حول دور و اداء السياسات العمومية"، عن الموقع الالكتروني : http // www.unsaniyat.revues.org // تم تصفح الموقع يوم :12مارس2017 .

3 شهاب سليمان عبد الله ، " حماية حقوق الطفل في التشريعات الدولية و الوطنية"، مجلة جامعة شندي، العدد السابع (د.ب.ن: 2009 م) :ص . 186،187.نقلا عن: الفصل الثاني عشر من الدليل على حقوق الأطفال ،ص.4،5.

تعليم والعمل على تحسين مستوى معيشة الأطفال الأمر الذي لا يتأتى إلاّ من خلال القيام بإصلاحات تنموية في الدول خاصة الهشة اقتصادياً[1].

تعد المنظمات الدولية غير الحكومية من بين الآليات التي تسعى لضمان تفعيل مضامين الاتفاقيات الخاصة بحقوق الطفلوحمايته خاصة أثناء حدوث نزاعات في منطقة معينة، وتعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على ضمان تقديم المساعدات الإنسانية للأطفال في حالة الكوارث بمنح مخيمات الإيواء وإرسال مواد غذائية وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعيةوإنشاء أماكن آمنة للأطفال قصد ضمان توفير الحماية الكاملة لهم،وعادة ما تؤسس مثل هذه الأماكن من قبل منظمات محلية قصد خلق نوع من التواصل بين هذه الأخيرة ومنظمات دولية غير حكومية بغية منحهم معلومات أكثر حول المنطقة المعنية بالأمر.

لا بد من مراعاة الخصوصية المجتمعية نظراً للدور الكبير الذي يلعبه البعد الثقافي في مثل هذه التدخلات، فقد سعت اللجنة الدولية للأمم المتحدة الى ضمان حماية حقوق الطفل وذلك من خلال بيان لها أصدرته سنة2010، تحث من خلاله الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على ضرورة حماية الأطفال ضد النتائج الكارثية التي تخلفها النزاعات، بتوفير الحماية الكافية لهم من صحة تعليم بالإضافة إلى ضرورة التركيز على الجانب النفسي للطفل لكونه المنطلق الأساسي لتحسين أوضاعهم الاجتماعية[2].

1شهاب سليمان عبد الله ، مرجع سابق ، ص.187.186 .

1 ECPAT International "حماية الاطفال ضد الاستغلال الجنسي و الانتهكات الجنسية في ظل أوضاع الكوارث و الاحداث الطارية "دليل استرشادي للجمعيات الاهلية و منظمات المجتمع المحلي ، مارس 2006 ص.42 ، 56 ، 57 ، ، عن الموقع الالكتروني http : // www.ecpat.org/wp-coent /uplads/legacy/protectingchildrenfromcsec in disaster arb.pdf .

الفرع الثالث: قضايا اللاجئين ضمن نشاط المنظمات غير الحكومية

تعتبر مسألة اللاجئين من القضايا التي اكتسبت أهمية بالغة في السياسة الدولية، نظراً لحساسيتها وما ينجر عنها من نتائج سلبية.

شهدت المنطقة العربية في الآونة الآخيرة، بالأخص عقب موجة الربيع العربي التي عاشتها العديد من الدول العربية، أزمة لاجئين وواجهت إقبالاً كبيراً من المهاجرين لديها إذ تتطلب مسألة التعامل مع اللاجئين ضرورة عقد اتفاقيات تختص بمعالجة مسائل اللاجئين.

ما يمكن ملاحظته بخصوص مسألة ضرورة عقد اتفاقيات خاصة باللاجئين في المنطقة العربية هو وجود نوع من التباين بين الدول العربية إذ هناك دول لا تودالانضمام لمثل هذا النوع من الاتفاقيات حيث وعلى سبيل المثال انضمت الدول الافريقية إلى معاهدة جنيف سنة 1951 حول اللاجئين على غرار ليبيا التي لم تبادر بالانضمام وأيضاً بروتوكول 1967 م خلافاً للدول الآسيوية.

تختلف الدول من حيث المعايير التي تعتمدها لمنح صفة اللاجئ لأشخاص معينين وعلى العموم صفةاللاجىء لا يمكن منحها إلاّ إذاتمّ فعلاً إثبات وجود انتهاكات أو جرائم فعلية تمس الإنسانية[1].

2 إبراهيم دراجي ،"مشكلات اللاجئيين و سبل معالجتها " (ورقة بحث قدمت في العلمي حول: " اللاجئون في المنطقة العربية ، قضاياهم و معالجتها"، الرياض ، 3-4 أكتوبر 2011)، ص.7.

خلاصة الفصل الثاني :

تحاول المنظمات الدولية غير الحكومية جاهدة إرساء معالم السلم والأمن الدوليين من خلال توظيفها لمجموعة من الآليات والتدابير التي تكفل القيام بالعملية.

تركز المنظمات الدولية غير الحكومية في محاولتها لإرساء معالم السلم والأمن الدوليين على مجموعة من العناصر الأساسية التي تعتبر بمثابة القاعدة الأساسية لعمليات بناء السلام في العالم. وتتدخل المنظمات الدولية غير الحكومية في تسوية النزاعات بهدف حماية الفرد من الاضطهاد وذلك بتفعيل مضامين الأمن الإنساني بالرجوع للمعاهدات والاتفاقيات الخاصة به. أيضا تعمل المنظمات الدولية غير الحكومية على ضمان تقديم المساعدات الإنسانية للأشخاص المتضررين من النزاع كما تهتم أيضاً هذه المنظمات بمجال التنمية على اعتبار أنّها السبب الرئيسي لتحقيق أمن الفرد إذ لا يمكن الحديث عن الأمن في ظل تدني الأوضاع الاجتماعية.

تهتم المنظمات الدولية غير الحكومية أيضاً بحماية الطفل من الانتهاكات التي تمس أمنه وذلك من خلال اعتنائها خاصة بالجانب النفسي له ومحاولة توفير بيئة ملائمة كما تعنى المنظمات الدولية غير الحكومية أيضا بترقية وضع المرأة داخل المجتمعات إلاّ أنّ هذا الجانب بالذات يبقى محكوم بعوامل ثقافية؛ فعلى الرغم من التحرر النسبي الذي عرفته المرأة في السنوات الأخيرة إلاّ أنها لم تستطيع كسر حاجز العادات والتقاليد، كما تقوم مثل هذه المنظمات بالدفاع عن حقوق اللاجئين في البلد المضيف وذلك من خلال مراقبة ما مدى تطبيق الحكومات المستقبلة لهم لبنود المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بهم.

الفصل الثالث:

منظمة الهلال الأحمر الدولي ودورها في بناء السلام في العلاقات الدولية

تعد منظمة الهلال الأحمر الدولي من بين المنظمات الدولية غير الحكومية التي تساهم في تسوية النزاعات من خلال عملها على تقديم مساعدات إنسانية للمتضررين من النزاع وتفعيل مضامين القانون الدولي الإنساني، على هذا الأساس قمنابتخصيص الفصل الثالث لهذا الغرض بتقسيمه إلى مبحثين أساسيين؛إذ تطرقنا في المبحث الأول لماهية الهلال الأحمر الدولي بدءا بتعريف منظمة الهلال الأحمر الدولي وسياقاته التاريخية في النشأة والعمل، وخصص المبحث الثاني لدراسة نماذج لمساهمة المنظمة في عمليات بناء السلام.

تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية العديد من العقبات تعد حاجزا أمام توسيع مجال تدخلاتها، وعلى هذا الأساسخص المبحثالثالث من الفصل بدراسة العقبات التي تواجه عمل المنظمات الدولية غير الحكومية والتي يمكن حصرها في عقبات اقتصادية تتعلقبقضايا التمويل ايضا العولمة كظاهرة في العلاقات الدولية ، اد اصبحت تشكل حاجزا امام نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية ،كما حاولنا تقديم تقييم لأداء المنظمات الدولية غير الحكومية بخصوص تفاعلاتها مع القضايا المطروحة في الساحة الدولية من خلال رصد الإنجازات وسرد العقبات.

المبحث الأول: مفهوم منظمة الهلال الأحمر الدولي والسياق التاريخي لنشأتها

يختص هذا المبحث بدراسة مفهوم منظمة الهلال الأحمر الدولي بالتطرق لتعريفها خصائصها والمبادئ الأساسية التي توجه عملها.

المطلب الأول: تعريف الهلال الأحمر الدولي

تجدر الإشارة في بادئ الأمر إلى أن نشأة منظمة الهلال الأحمر الدولي ترتبط بشكل وثيق بما يسمى "الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين"، والتي يعود تاريخ نشوئها إلى الحرب التي وقعت بين فرنسا والنمساوقد كان ذلك سنة 1859،حيث تقاتل الجيشان في إيطالياوقام أحد المتطوعين بطرح فكرة إنشاء منظمة تقوم بتقديم الإسعافات اللازمة للمتضررين من الحروب أو النزاعات.

بعد فترة من الزمن قام رجل الأعمال السويسري "هنري دونان" صاحب فكرة إنشاء منظمة إنسانية بمساعدة أصدقائه بطرح الأهداف الأساسية التي تقوم لأجلها المنظمة وقد كان ذلك في جنيف في اوث1864م أين تم توقيع اتفاقية جنيف الأولى وقعتها 16 دولة وأطلق عليها رسميا تسمية "اتفاقية جنيف لتحسين حال الجرحى من الجيوش في الميدان"وتضمنت 10 مواد أساسية أرست بموجبها دعائم العمل الإنساني المحايد وغير المتحيز[1].

1"المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين: أخلاقيات وأدوات للعمل الإنساني"، الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، نوفمبر 2015، ص .8، 10.

من هذا المنطلق انبثقت اللجنة الدولية للصليب الأحمر وبدأت عملها في أوربا وسرعان ما انتشرت إلى بقية العالم، ففي عام 1976 اعتمدت الإمبراطورية العثمانية شارة الهلال الأحمر كنتيجةلتأثير عوامل ثقافية للدول الإسلامية.

يمكن تعريف الهلال الأحمر على أنه: "منظمة أو جمعية إنسانية دولية غير حكومية بدأت ممارسة أعمالها بعد توقيع معاهدة "جنيف"، ولكن المسمى الرئيسي لها هو "الصليب الأحمر"مهمتها الرئيسية حماية الإنسان وصحتهسواء النفسية أو الجسدية وتخفيف المعاناة عنه دون تمييز،وقد تم استخدام شعار الهلال الأحمر في عام 1980، من قبل دولة إيران بديلا لشعار الأسد والشمس الأحمرين"[1].

يمكن كذلك تعريف الهلال الأحمر الدولي على أنه كل تجمع أو حركة تحاول جاهدة حماية الأفراد من الأضرار الناجمة عن النزاعات أو الحروب في كل المستويات وذلك بغية تحقيق أقصى قدر من الراحة النفسية للأفراد، من خلال الاعتماد على مجموعة من المبادئ والتي يصطلح على تسميتها المبادئ الأساسية لجمعية الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين والتي يمكن حصرها في ما يلي[2]:

1"المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين: أخلاقيات وأدوات للعمل الإنساني"، مرجع سابق، ص.10.

2غادة الحلايقة، "ما هو الهلال الأحمر"، عن الموقع الالكتروني :

http://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%84%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D9%85%D8%B1

- **الإنسانية:** إذتسعى منظمة الهلال الأحمر الدولي إلى توفير احتياجات الفرد الأساسيةوذلك من خلال القيام بإغاثة المنكوبين أو ضحايا الحرب.
- **عدم التحيز:**حيث تحاول منظمة الهلال والصليب الأحمر الدوليين تحقيق المساواة في التدخلات الإنسانية لأن هدفها الأسمى هو حماية الإنسان من التهديدات باختلافها، فمثلا هذا النوع من المنظمات غالبا ما يكون محايدا في أغلب قضايا السياسة الدولية قصد تحقيق أقصى درجة ممكنة من الفاعلية.
- **الخدمة التطوعية:** كما ذكرنا سابقا في تعريفنا للمنظمات الدولية غير الحكومية أنها لا تسعى لتحقيق أي ربح مادي، الأمر الذي ينطبق على نشاطات الهلال الأحمر الدولي فأغلب تدخلاته تتم في سبيل العناية بالأفراد في مرحلة أثناء أو ما بعد النزاع.
- **الاستقلالية:** تتمتع منظمة الهلال الأحمر الدولي بدرجة عالية من الحرية في قراراتها وفي تدخلاتها وهذا راجع لكونها لا تقبل أي توجيه لأعمالها من قبل أطراف خارجية[1].

تسعى منظمة الهلال الأحمر الدولي إلى تفعيل المبادئ سابقة الذكر في أعلى المستويات وبأقصى نسبة ممكنة حتى تلقى الدعم والمساندة الكافيين من قبل الشعوبالأمر الذي يكسبها مصداقية أكبر في تعاملاتها.

1 International Federation Of Red Cross And Red Crescent Societies, "The Fundamental Principles Of The International Red Cross And Red Crescent Movement: Ethics And Tools For Humanitarian Actions", ICRC , November 2015, p. 07

ويمكن القول بأن منظمة الهلال الأحمر الدولي ما هي إلا عبارة عن تنظيم لجهات غير رسمية في الدولة هدفها الأسمى تفعيل مضامين الأمن الإنساني.

المطلب الثاني:استراتيجيات الهلال الأحمر الدولي وأهداف العمل

تعتبر منظمة الهلال الأحمر الدولي جهازا مساعدالهيئة الأمم المتحدة في زمن السلم والحربوتقوم فلسفتها على النشاط الإنساني والجهود التطوعية للأعضاء والمتطوعين، وتلتزم المنظمة في عملها باتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها بالإضافة إلى المبادئ السبعة للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وهي الإنسانية، وعدم التحيز، الاستقلالية، الخدمة التطوعية، الوحدة، والعالمية والتي سبق التفصيل في شرحها.

يعمل الهلال الأحمر الدولي على مواجهة أخطار الكوارث والنكبات العامة بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية والاتحاد الدولي للصليب الأحمر والهلال الأحمر ،اللجنة الدولية للصليب الأحمر ،الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات القومية والدولية، كما يقدم الهلال خدمات التنمية الاجتماعية للفئات الأكثر احتياجا والخدمات الصحية والطبية مع التركيز على سبل الوقاية والإسعاف الأولي وتشجيع التبرع بالدم[1].

وتقوم المنظمة ضمن مهامها بنشر مبادئ القانون الدولي الإنساني والمثل الإنسانية لتحقيق المساواة وعدم التمييز، كما تلتزم المنظمة بتحقيق مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين، "الإستراتيجية حتى 2020: إنقاذ الأرواح وتغيير الفكر"، جنيف 2010، ص. 14. عن الموقع: http://www.ifrc.org/Global/Publications/general/strategy-2020-ar.pdf

- تخفيف المعاناة الإنسانية خاصة في مجالات الإغاثة ومواجهة الكوارث ومجالات الصحة العامة والمجتمعية.
- نشر مفاهيم القانون الدولي الإنساني بين فئات المجتمع المختلفة والدعوة إلى إعمال أحكام ذلك القانون ونشر الوعي بأحكام اتفاقيات جنيف وبروتوكولاتها[1].

كما تغطي أنشطة الهلال الأحمر الدولي خمس مجالات رئيسية هي:

الفرع الاول : الإغاثة ومواجهة الكوارث

حيث يعمل الهلال الأحمر الدولي في هذا المجال على توفير الموارد البشرية عبر التطوع والتدريب من جهة، والموارد المادية والتي تأتي على رأسها مواد الإغاثة،وسائل النقل،الإتصالات والمخازن من جهة أخرى، بهدف مواجهة الكوارث الطبيعية والأزمات الطارئة كالكوارث الطبيعية أو البيئية والأزمات المحتملة والمشاركة في الإسعاف الأولي والإغاثة، بالإضافة إلى إجراء دراسات اجتماعية للمتضررين من الكوارث وتوفير الدعم النفسي والاجتماعي اللازم لهم[2].

الفرع الثاني: التنمية الصحية

يهدف عمل الهلال الأحمر الدولي إلى رفع الوعي الصحي وتشجيع الأنشطة الوقائية عبروسائل الإعلاموالنشرات والتنويهات التليفزيونيةوالندوات واختيار وتدريب مجموعات من المتطوعين في مجالات الصحة والتعليم ....، وتوفير خدمات علاجية بأسعار رمزية فيالمراكز

1- المرجع نفسه، ص .13.

2 International Federation Of Red Cross And Red Crescent Societies," Principles And Rules For Red Cross And Red Crescent Humanitarian Assistance: Saving Lives Changing Minds", p. 15. www.ifrc.org

والعيادات الطبية، ومراكز تنظيم الأسرة ومختلف المستشفيات وفروعها، كذلك إقامة مراكز مجهزة بوسائل وآليات التدريب على الإسعاف الأولي، وتوفير عيادات ورعاية خاصة للحالات المحتاجة لنقل دم متكرر مع تقديم خدمات الدم وتشجيع عمليات التبرع به[1].

الفرع الثالث: التنمية الاجتماعية

يغطي الهلال الأحمر الدولي في هذا المجال عديدالموضوعات الرئيسية على غرار التنمية الريفية عبر النهوض بالقرى الأكثر فقرا والمناطق النائية بالإضافة إلى التنمية الحضارية من خلال تقديم المساعدات المختلفة.

الفرع الرابع: توثيق التعاون مع المجتمع الدولي

يعمل الهلال الأحمر الدولي على إقامة روابط قوية وعلاقات وثيقة مع المجتمع الدولي من خلال تعاونه وشراكته مع مكونات الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر من جهة وكذا المنظمات والهيئات التابعة للأمم المتحدة والحكومات المختلفة لخدمة الإنسانية، كما يساهم في الجهود الدولية المبذولة لاحترام الشارة وعدم إساءة استعمالها[2].

1 International Federation Of Red Cross And Red Crescent Societies," Principles And Rules For Red Cross And Red Crescent Humanitarian Assistance: Saving Lives Changing Minds", op cit, p.15.

2"المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين: أخلاقيات وأدوات للعمل الإنساني"، مرجع سابق، ص.11.

المبحث الثاني: عقبات تفعيل عمل المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام

اختلفت الآراء بخصوص إسهام المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام؛ إذ استدعى الأمر ضرورة التطرق لإيجابيات وسلبيات أعمال هذه الأخيرةبغية الوصول إلى نتائج مدروسة من قبل باحثين مختصين في الميدان.

المطلب الأول: قضية التمويل كحاجز أمام تفعيل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية

تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية جاهدة لاكتساب مكانة متميزة في النظام الدولي، إلا أنها تجد نفسها أمام العديد من العقبات التي تعيق عملها بل وتحد من إمكانية تدخلها في تسوية القضايا المطروحة على مستوى الساحة الدولية وقد يصل بها الأمر إلى ضرورة تنفيذ قرارات وسياسات جهات معنية؛ وهذا ما سنسعى جاهدين لتبيانه في هذا المبحث.

لابد والإشارة اولا إلى أن الجانب الاقتصادي يعد بمثابة المحرك الأساسي في تكوين المنظمات الدولية باختلاف نشاطاتها، إذ لا يمكن الحديث عن تكوين أي منظمة في ظل هشاشة اقتصادها.

تواجه المنظمات الدولية غير الحكومية عدة عقبات تعتبر بمثابة حجر عثرة أمام تفعيل نشاطاتها وتفاعلاتها مع قضاياالسياسة الدولية، من بين هذه العقبات ما يعرف بقضية التمويل؛ فكما ذكرنا سابقا يعد الجانب الاقتصادي من أهم الجوانب التي تساهم بشكل كبير في توسيع نشاط المنظمة، فكلما اتكأت المنظمة على ميزانية مضبوطة مستقرة كلما زادت من فاعليتها، حيث أن المنظمات الدولية غير الحكومية تسعى جاهدة لضمان استقلالية مواردها

المالية وهذا ضمانا لعدم تدخل أي أطراف خارجية في قراراتها، وقد يصل الأمر إلىدرجة رهن قراراتها بخصوص القضايا المطروحة في الساحة الدولية[1].

تسعى المنظمات الدولية غير الحكومية جاهدة إلى تحقيق نوع من الاستقلالية في مواردها المالية قدر المستطاع إلا أنها قد تجد نفسها أحيانا مجبرة لقبول إمدادات مالية من جهات أخرى.

يمكن تعريف مصادر التمويل على أنها مجموع الجهات التي تقوم بمنح هذه المنظمات الدعم المادي في مجالات مختلفةقصد تجنب حدوث أي إختلالات في المستقبل من شأنها زعزعة استقرار المنظمة، وقصد الحصول على التمويل اللازم للنهوض بالمنظمة المراد تأسيسها لابد من توفير مجموعة من الشروط التي يمكن حصرها في التالي:

- ضرورة إشراكأفراد المجتمع في تأسيس المنظمة؛ من خلال السماح بطرح أفكارهم وانشغالاتهم، وجعلها إحدى الأسباب الرئيسية لتأسيس المنظمة.
- العمل على تكثيف الجهود بين أعضاء المنظمة في حدا ذاتها؛بالسهر على حسن التسيير الداخلي لها.
- من الشروط الضرورية أيضا الواجب توفرها هو التنويع في مصادر التمويل؛ إذ تعتبر التعددية في مصادر التمويل من الركائز الأساسية التي تمنح فرص أكبر للمنظمة من

1- أمير الشمري، "المنظمات غير الحكومية من التمويل المشبوه إلى الغزو الثقافي"، عن الموقع الالكتروني: http://www.m-annabaa-org>arabic>orgnazation.تم تصفح الموقع يوم: 20 مارس 2017.

اكتساب ثقل في الساحة الدولية، إذ أنها ومن خلال تنويع مصادر تمويلها تضمن الحصول على موارد أكبر وإرشادات أوسع[1].

تتلقى المنظمات الدولية غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية تمويلها من جهات مختلفة، إذ تتحصل على نسبة من التمويل من التبرعات، حيث تم منح مؤسسة "هيريتاج" 96 % من ميزانيتها لعام 2006 من المساهمات، كما تتلقى المنظمات الدولية غير الحكومية الأمريكية تمويلها من تمويل الإتحادات، إذ حصل معهد "بروكينجز" على تبرع قدره100.000 دولار، أيضا هناك ما يعرف بالتمويل الحكومي إذ غالبا ما يكون مصدره من جهات رسمية في الدولية.

تنقسممصادر تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية بصفة عامة إلى:

أ- **تمويل مقيد:** هذا النوع من التمويل تعنى به عادة التكتلات الإقليمية، رجال الأعمال وجميعالجهات غير الرسمية في الدولة.

ب- **تمويل غير مقيد:** هذا النوع من التمويل تختص به في الغالب جهات رسمية في الدولة، على سبيل المثال أشخاص تربطهم علاقات مباشرة مع النظام السياسي في دولة معينة[2].

1- جميل عودة، "كيف نحصل على التمويل اللازم"، مركز آدم للدفاع عن الحقوق و الحريات.

2- آن ماري الروكس، "كيف يتم تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية في الولايات المتحدة؟"، عن الموقع الإلكتروني: http://www.Siironlinz.org>alabwab>akhbar.تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2017.

المطلب الثاني: العولمة كتحدي أمام تفعيل نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية

تعتبر ظاهرة العولمة من التحديات التي تعيق عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، ويمكن تعريف العولمة على أنها"عالمية العادات والقيم والثقافات لصالح العالم المتقدم اقتصاديا، وبمعني آخر محاولة سيطرة قيم وعادات وثقافات العالم الغربي على بقية دول العالمخاصة النامي منها، بشكل يؤدي إلى خلط كافة الحضاراتوإذابة خصائص المجتمعات هذا بالإضافةإلىتهميش العقائد الدينية"[1].

يمكن أن نستنتج من خلال التعريف السابق؛ أن العولمة هي عبارة عن نشر لآيدولوجيا معينة سواء تعلق الأمر بنشر أفكار بعينها أو نشر أنماط سلوك معينة على أوسع نطاق. وتتميز ظاهرة العولمة بصفة عامة بقدرتها على كسر الحواجز والقيود سواء كانت جغرافية أم عقائدية على غرار سيطرة الاقتصاد الرأسمالي على المنظومة الاقتصادية العالمية، إذ يعد هذا الأخير مظهرا من المظاهر المتعددة للعولمة.

تعتبر العولمة من العوامل التي ساهمت في انتشار المنظمات الدولية غير الحكومية؛إذ مكنتها من شغل مكانة متميزة في النظام الدولي، فالعولمة تمنح المنظمات الدولية غير الحكومية قدرا عاليا من التواصل مع العالم وبالتالي دراسة الأوضاع الدولية وقضايا الشعوب، ومن ثمة محاولة إنشاء منظمات تقوم على أساس محاولة حماية الأفراد من الاضطهاد، من جهة أخرى قد تكون ظاهرة العولمة كعقبة أمام تفعيل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية خاصة مع التطور الحاصل على مستوى تكنولوجيا الإعلام والاتصال،إذ تعد المنظمات الدولية غير الحكومية

1- سليمان بن صالح الخراشي، العولمة (الرياض: دار بلسية للنشر والتوزيع، 1419ه)، ص. 7.

قادرة على اكتساب صفة الخصوصيةوأصبحت نشاطاتها وحتى قراراتها الداخلية مكشوفة أمام منافسيها في الساحة الدوليةالأمر الذي قد يؤدي إلىتقييد تفاعلاتها بصفة حتمية.

استطاعت أيضا ظاهرة العولمة انتهاك الخصوصية المجتمعية للدول، إذ تعتبر أخطر أنواع لانتهاكات، ويمكن تعريف الخصوصية المجتمعية على أنها مجموع الموروثات الثقافية التي يتميز بها مجتمع معين من عادات وتقاليد، فمع التطور الحاصل على مستوى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، أصبح من السهل جدا الاطلاع على الأوضاع الداخلية للدول، ودراسة المنظمات الدولية غيرالحكومية من التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حتى لو لم تلقى تأييد لدولة الحاضنة للنزاع نفسها، ومن هذا المنطلق قد تجد المنظمات الدولية غير الحكومية نفسها أمام تحدي إذ كانت الدولة نشهد نوعا من الانقسام العرفي أو الاثني داخلها، فبالرغم من المساعدات أو الاغاثات الإنسانية التي تمنحها المنظمة الدولية المتدخلة قصد إيجاد حل سلمي للموقف، إلا أنها من الممكن أن تلقى رفضا شديدا من قبل جماعات معينة داخل الدولة، خاصة إذا ما كان الأمر يتنافى مع الإيديولوجية الخاصة بهم، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة في حدة النزاع بحجة حماية الخصوصية المجتمعية للمنطقة[1].

يمكن القول، بأن العولمة كظاهرة في العلاقات الدولية تعتبر بمثابة سلاح ذو حدين، فمن جهة تساعد على الزيادة في عدد المنظمات الدولية غير الحكومية لكونها تسهل دراسة

1- عادل زقاغ وهاجر خلالفة، مرجع سابق، ص . 284.283.

القضايا الدولية باختلافها، ومن جهة أخرى تعرض العولمة المنظمات الدولية غير الحكومية لنوع من الانكشافية في قراراتها وتفاعلاتها في القضايا الدولية[1].

اكتسبت أيضا قضية اللاجئين مكانة مهمة ضمن أجندة أعمال المنظمات الدولية غير الحكومية، إذ عملت هذه الأخيرة على ضمان حقوق الإنسانفي البلد المضيف مع توفير الحماية المجتمعية اللازمة لهم.

بالرغم من الجهود التي تقوم بها المنظمات الدولية غير الحكومية في مجالات عديدة من تنمية، حقوق المرأة، الطفل واللاجئين، إلا أنها تبقى مقيدة بالعديد من العقبات التي تعيق عملهاوتحد من تدخلاتها في القضايا المطروحة في الساحة الدولية، وهذا راجع لوجود العديد من القواعد التي تتدخل في تسيير شؤون النظام الدولي، إذ يسعى كل طرف إلى خدمة مصالحه بأقصى درجة ممكنة الأمر الذي يؤدي إلى محدودية فاعلية المنظمات الدولية غير الحكومية[2].

1- إسراء ربحي، "مفهوم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية"، <http://www.mawdoo3.comتم تصفح الموقع يوم: 11 مارس 2017.

الشكل رقم (3): مخطط توظيفي لبيان عقبات تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية

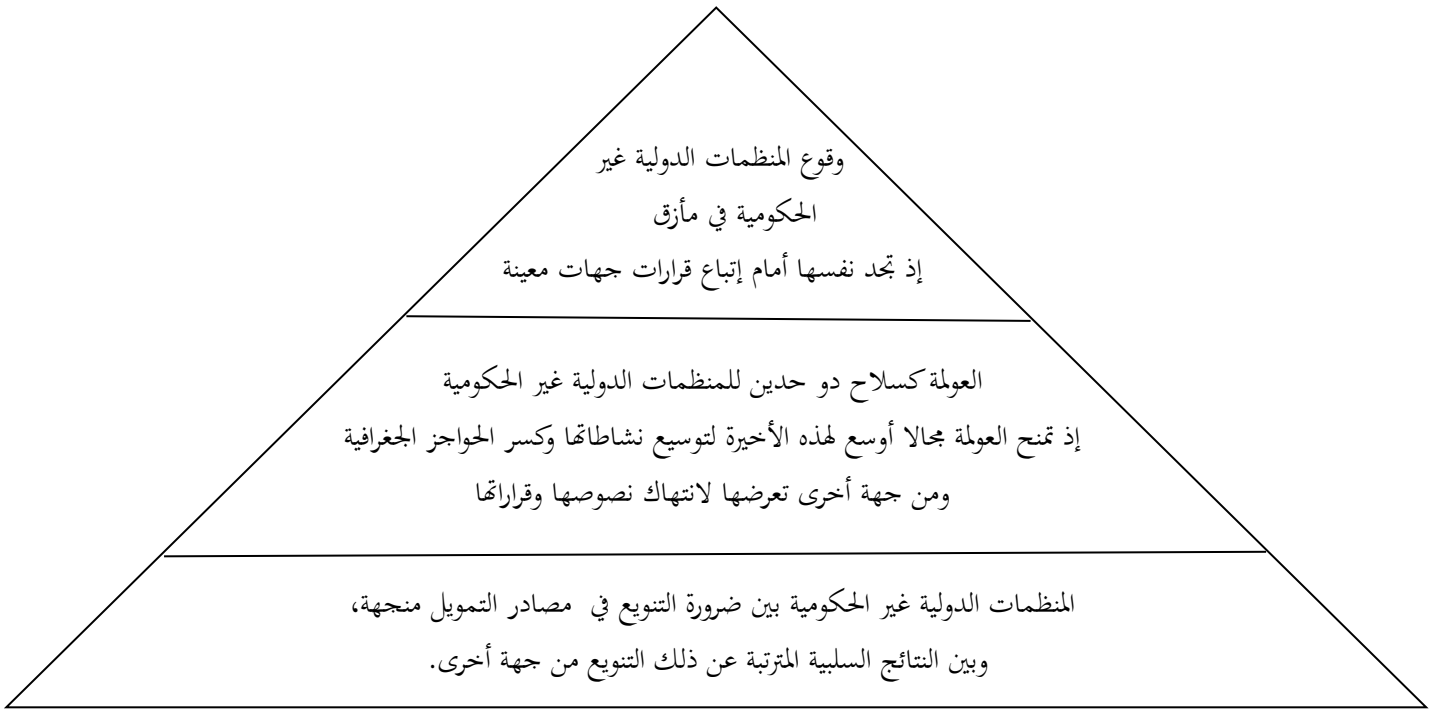

المصدر: تصور شخصي من الباحثة

خلاصة الفصل الثالث:

عرفت المنظمات الدولية غير الحكومية نوعا من الإنتشار في الآونة الأخيرة، اذ أصبحت المنافس الشرعي للدولة خاصة عقب زوال هذه الأخيرة من مركزيتها كفاعل وحيد في العلاقات الدولية، إلا أنها وجدت نفسها أمام مجموعة من التحديات التي تعترض نشاطهاخصوصا ما تلخص في قضية التمويل إذ وبمجرد تلقي تمويل من جهة معينة تجد هذه المنظمات نفسها مجبرة على إتباع مسار الجهة الممولة، إذ نجد أن ما يقارب 25%من تمويل منظمة الأمم المتحدة هو من جانب الولايات المتحدة الأمريكية وهو ما يستدعي ملاحظة العديد من التناقض بين مبادئ المنظمة وقراراتها في العديد من القضايا الدولية، كما أضحت ظاهرة العولمة تشكل عائقا كبيرا أمام نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية من خلالإمكانية تعرض هذه الأخيرة للجوسسة من

طرف جهات أخرى منافسة لها، كل هذه العقبات تحد من نسبة فاعلية المنظمات الدولية غير الحكومية مع مختلف القضايا الدولية.

أن هناك نوع من التمييز واللا مساواة بين الأفراد وهو ما يقلل من نسبة فاعلية المنظمة في عمليات بناء السلام في المنطقة.

الخـــاتـــمة

حاولنا من خلال هده المدكرة دراسة تفاعل المنظمات الدولية غير الحكومية مع مسالة بناء السلام ، من ناحية الجانب التاسيسي لمثل هده المنظمات يمكن القول انها تتطابق مع مبادى اليبرالية المؤسساتية ، على اعتبار ان هده الاخيره نادت بضرورة اشراك فواعل الى جانب الدولة قصد تحقيق انعتاق الافراد Emancipation.اما من الناحية العملية لهده المنظمات ، فنجد انها تتماشى مع مبادى النظرية الواقعية و هدا ما ظهر لنا جليا بالرجوع للعقبات التي تعيق عملها

يمكن القول بأن المنظمات الدولية غير الحكومية استطاعت أن تحتل مكانة مرموقة في النظام الدولي، وذلك بسبب قدرتها على التكيف مع مستجدات البيئة الدولية وكذا قدرتها على التنويع في أنشطتها، حيث استطاعت ان ت تفاعل بشكل كبير مع العديد من القضايا الدولية، والتي تعتبر عمليات بناء السلام جزءا منها من خلال توظيفها لمجموعة من الآليات التي تم التطرق إليها في الفصل الثاني من المذكرة.

تبقى مسألة مدى فاعلية المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام في حقل العلاقات الدولية أمر نسبي، إذ بالرغم من الإسهامات التي تقدمها المنظمات الدولية غير الحكومية في هذا المجال، إلا أنها تجد نفسها أمام مجموعة من القيود التي تعرقل عملها وتحد من فاعليتها، فبالرغم من المبادئ التي تقوم على أساسها المنظمات الدولية غير الحكومية كالاستقلالية في اتخاذ القرارات وعدم سعيها لتحقيق مكاسب مادية جراء تدخلاتها، إلا أننا نلاحظ العكس في الواقع ؛ فعلى سبيل المثال قامت هيئة الأمم المتحدة بالاعتراف بالاتحادات العمالية التجارية التي تسعى لتحقيق مكاسب مالية خاصة بها. تقوم المنظمات الدولية غير

الحكومية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وفي الواقع اعترفت هيئة الأمم المتحدة بالاتحادات الدولية الناتجة عن تشكل أحزاب سياسية وقامت بمنحها وضع استشاري.

يمكن القول، أن الجانب الاقتصادي يعد من أخطر العقبات التي تواجه عمل المنظمات الدولية غير الحكومية، إذ لا يمكن الحديث عن أي نجاح لمنظمة مهما كانت طبيعة نشاطها في ظل غياب دعم مادي يستند نشاطاتها، فمجرد قبول المنظمة لتلقي دعم خارجي سوف تجد نفسها مضطرة لاتباع نهج الطرف المملوك، الأمر الذي يفقدها خاصية المصداقية في قراراتها.

يبقى مبدأ القوة والمصلحة الصفة الغالبة على طبيعة تفاعلات البيئة الدولية، فبالرغم من انتشار الخطابات التي طالبت باشتراك فواعل جديدة إلى جانب الدولة، تعمل على تحقيق رفاهية الأفراد بالدرجة الأولى، على اعتبار أن الفرد هو الركيزة الأساسية لتقدم المجتمعات، إلا أن مدة المحاولات لم تستطع إلغاء طابع الشك وعدم الثقة التي يميز البيئة الدولية، فالدول تسعى دائما إلى زيادة قوتها حتى لو كان ذلك الأمر على حساب أطراف أخرى.

بالرغم من المحاولات الشديدة من قبل منظري العلاقات الدولية في تطوير نظريات حديثة تواكب تطورات البيئة الدولية، إلا أن واقع تفاعلاتها يبقى محصور وفقا لما جاءت به النظرية الواقعية، وذلك راجع لكون الواقع الدولي تحكمه النوايا التي لا يمكن معرفتها أو حتى توقعها على الأقل، فكل طرف يسعى إلى كسب أطراف أخرى إلى جانبه سواء كانت دولة أو فاعل غير دولاتي، قصد تعظيم مكاسبه، تطبيقا لمبدأ العقلانية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

1-المراجع باللغة العربية

أولا : فئة القواميس

1- أوكلاهان تيري وغريفتش مارتن. المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. مركز الخليج للأبحاث.

ثانيا : فئة الكتب

2- بن صالح الخراشي، سليمان. العولمة. الرياض: دار بلسية للنشر والتوزيع، 1419هـ .

3- حمادي العيساوي، عبد مجيد. العلاقات الدبلوماسية ودورها في حل النزاعات الدولية.الإسكندرية: دار الفر الجامعية، 2015.

4- زهرة، عطا محمد صالح. في النظرية الدبلوماسية. عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

5- سعيد الله، عمر. في القانون الدولي المعاصر. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.

6- طشطوش. هايل عبد المولى. مقدمة في العلاقات الدولية. الأردن: 2010.

7- العجيمي بن عيسى، محسن. الأمن والتنمية. الرياض مكتبة الملك فهد الوطنية، 2011.

8- العيسوي، إبراهيم. التنمية في عالم متغير. القاهرة: دار الشروق، 2001.

9- مصباح، عامر. العولمة الأمنية والتحليل الكوني للعلاقات الدولية. القاهرة، درا الكتاب الحديث، 2014.

10- مصطفى، يسري. المنظمات غير الحكومية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2007.

11- مظلوم، جمال محمد. الأمن غير التقليدي. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، 2012.

12- ميرل، مارسال، مترجما. سوسيولوجيا العلاقات الدولية. القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.

13- نجيب العزاوي، وصال. المرأة العربية والتغيير السياسي. الأردن : دار أسامة للنشر والتوزيع، 2012.

ثانيا فئة الدوريات و المنشورات

14- حنفي على خالد."بناء السلام: القضايا الأساسية والأطر الملائمة للصراعات العربية". السياسة الدولية، 2016.

15- ربابعة، غازي. "دور المرأة في المشاركة السياسية. المفكر.

16- سليمان عبد الله، شهاب."حماية حقوق الطفل في التشريعات الدولية والوطنية". جامعة شندي، 2009.

17- لافي المعايطة، صالح."إستراتيجية التفاوض في العلاقات الدولية". الرأي الأردنية، 28 مارس،2009.

18- محي الدين يوسف، خولة."دور الأمم المتحدة في بناء السلام". جامعة دمشق في العلوم الاقتصادية والقانونية، 2011.

رابعا : فئة مذكرات التخرج

19- بودبزة، خليفة. "دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان حسب أعضاء المجلس الشعبي الوطني" (رسالة ماجستير في علم الاجتماع السياسي، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 2006)، ص.25-26.

20- خوني، منير."دور المنظمات غير الحكومية في تطبيق القانون الدولي الإنساني "(رسالة ماجستير في الحقوق، فرع لقانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 01، 2011)، ص.48.

21- السعيد، برابح. "دار المنظمات غير الحكومية في ترقية وحماية حقوق الإنسان" (رسالة ماجستير في القانون العام، فرع العلاقات الدولية، جامعة قسنطينة، 2010)، ص. 12.

22- الشريف، شريفي."المنظمات غير الحكومية ودورها في ترقية وحماية حقوق الإنسان" (رسالة ماجستير في القانون العام، قسم الحقوق، جامعة تلمسان، 2008)، ص .8.

23- صالحي، نصيرة. "دار المنظمات غير الحكومية في عمليات بناء السلام دراسة حالة منظمة الأوكسفام" (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص حكومة وتنمية، جامعة باتنة، 2014)، ص. 27.

24- قواسمي، لطفي."دور المنظمات الدولية غير الحكومية في ترقية المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص منظمة أصدقاء الأرض العالمية نموذجا" (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة باتنة، 2012)، ص34-35.

25- كمال، أحسن." آليات تنفيذ القانون الدولي الإنساني في المتغيرات الدولية للقانون الدولي المعاصر" (رسالة ماجستير في القانون، قسم الحقوق، جامعة تيزي وزو، 2011).

خامسا : فئة الوثائق و التقارير الرسمية

26- الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الاحمر و الهلال الاحمر ، " القانون النموذجي المتعلق بتسهيل و تنظيم المساعدات الدولية لاغاثة و الانتعاش الاولي في حالات الكوارث " ، مكتب الامم المتحدة ، نوفمبر 2011 .

27- ECPAT International "حماية الاطفال ضد الاستغلال الجنسي و الانتهكات الجنسية في ظل أوضاع الكوارث و الاحداث الطارية "دليل استرشادي للجمعيات الاهلية و منظمات المجتمع المحلي ، مارس 2006 ص.42 ، 56 ، 57 ، ، عن الموقع الالكتروني // : http www.ecpat.org/wp-coent /uplads/legacy/protectingchildrenfromcsec in disaster arb.pdf .

سادسا : الملتقيات العلمية

28- دراجي، إبراهيم. "مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها". ورقة بحث قدمت في الملتقى العلمي حول: "اللاجئين في لمنظمات العربية: قضاياهم ومعالجتها"، الرياض، 3-4. أكتوبر 2011.

سابعا : فئة المحاضرات:

29- أسيا بن بوعزير، "المنظمات غير الحكومية كآليات دولية لتطبيق القانون الدولي الإنساني".

30- عبد القادر عبد العالي، "محاضرات في مقياس نظرية العلاقات الدولية".

ثامنا : المقالات:

31- عودةجميل."المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية".

32- دوادي عبد الحكيم سليمان."بحث في الواقعية الجديدة" . تم تصفيح الموقع يوم: 06 مارس 2017.

http://www.rachel center.pS>hewS.

33- بومزبرإيمان ورزاق، وردة. "بناء السلام في فترات بعد الصراع"، تم تصفح الموقع يوم: 5 مارس 2017.

http://www.raed 30.amuntada.com>t17.topic.

34- مشعل طلال."أهمية السلام". تم تصفح الموقع يوم: 06 مارس 2017.

http://www.mawdoo3.com>

35- شعبان نايف. "بناء السلام". تم تصفح الموقع يوم: 02 مارس 2017.

http://www.haifsh.weebly.com>-peace builing.

36- المبادئ الأساسية للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين: أخلاقيات وأدوات للعمل الإنساني"، الإتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، نوفمبر 2015، ص 8، 10.

37- زيد المرهون، عبد الجليل."رؤية في الدبلوماسية الوقائية". تم تصفح الموقع يوم : 03 مارس2017.

http://www.alriyadh.com>.

38- خضر مجد."الوساطة في حل النزاعات". تم تصفح الموقع يوم: 10 مارس 2017.

39- المصري قاسم سيد."الوساطة الدولية في النزاعات الداخلية". تم تصفح الموقع يوم: 11 مارس 2017.

http://shorouknews.com>columns>view.

40- قنديل أماني. "دور المنظمات غير الحكومية في التنمية" تم تصفح الموقع يوم: 24 مارس 2017

41- علاء محمد." الهلال الأحمر السوري تاريخ من التفاني في الدفاع عن الإنسانية ". تم تصفح الموقع يوم 28 أفريل 2017. http://www.ohagcom

42- الصفدي جيفارا."الهلال الأحمر في دائرة الاتهام". تم تصفح الموقع يوم: 10 ماي 2017.

http://www.kassioun.org>item.

43- الشمري، أمير." المنظمات غير الحكومية من التمويل المبشوه إلى الغزو الثقافي". تم تصفح الموقع يوم: 01 أفريل 2017.

http://www.m.annabaa.org>arabic>orgnazation

44- عودة، جميل. "كيف نحصل على التمويل اللازم". تم تصفح الموقع يوم: 10ماي 2017

http://www.altaakhi press.com

45- الروكسي، آن مادي."كيف يتم تمويل المنظمات الدولية غير الحكومية في الولايات المتحدة الأمريكية". تم تصفح الموقع يوم: 26 مارس 2017.

http://www.siiron line.org>alabwab>akhbar.

46- ربحي إسراء. "مفهوم الجمعيات والمنظمات غير الحكومية". تم تصفح الموقع يوم: 11 مارس 2017.

http://www.mawdoo3.com>

47- بن زنين، بالقاسم." المرأة الجزائرية والتغيير: دراسة حالة حول دور وأداء السياسة العمومية". تم تصفح الموقع يوم: 06 مارس 2017.

http://www.insaniat.revues.org

48- جيروف كريستوف. "البوسنة والهرسك: البحث عن الأشخاص المفقودين". تم تصفح الموقع يوم: 5 أفريل2017.

http://www.icrc.org>documents>misc.

49- غادة الحلايقة ، " ما هو الهلال الأحمر " ، تم تصفح الموقع يوم : 5 أفريل 2017

. http://www.mawdoo3.com

2-**المراجع باللغة الاجنبية**

BOOKS :

50-Perter willetts,"What is effective training ?, Advance Reading for participants in Human Rights, NGO Capacity Building Programme - Iraq, on the website:

http://www.ihrnetwork.org/files/7.%20What%20is%20Effective%20Training.PDF

IN :12 MARCH 2014

51-Diane Ethier, Introduction Aux Relations Internationales, 4 eme édition, les presse de l'université de Montréal, Aout 2010, p.13.

Reports :

52-International Federation Of Red Cross And Red Crescent Societies, "The Fundamental Principles Of The International Red Cross And Red Crescent Movement: Ethics And Tools For Humanitarian Actions", ICRC , November 2015, p. 07.

53-International Federation Of Red Cross And Red Crescent Societies," Principles And Rules For Red Cross And Red Crescent Humanitarian Assistance: Saving Lives Changing Minds", p. 15. www.ifrc.org.

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
1	نماذج لمنظمات دولية غير حكومية و أهم مجالات عملها	11
2	بناء السلام و المفاهيم ذات الصلة	31

فهرس الاشكل

الرقم	العنوان	الصفحة
1	رسم توضيحي لاولويات عمليات بناء السلام في العلاقات الدولية	36
2	مخطط توضيحي لبيان مراحل عملية التنمية	56
3	مخطط توضيحي لبيان عقبات تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية	80

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

	العنوان	الصفحة
	مـقـدمـة	06-01
الفصل الأول	**الإطار المفاهيمي والنظري للمنظمات الدولية غير الحكومية وعمليات بناء السّلام**	37-07
المبحث الأول	مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية والأطر النظرية المفسرة لعملها	08
المطلب الأول	نشأة المنظمات الدولية غير الحكومية	08
المطلب الثاني	تعريف المنظمات الدولية غير الحكومية	11
الفرع الأول	المنظمات الدولية غير الحكومية وبعض المفاهيم ذات الصلة	14
الفرع الثاني	خصائص المنظمات الدولية غير الحكومية	17
المطلب الثالث	الأطر النظرية المفسرة لعمل المنظمات الدولية غير الحكومية	19
الفرع الأول	المقاربة الواقعية الجديدة في تفسير عمل المنظمات الدولية غير الحكومية	19
الفرع الثاني	النظرية الليبرالية المؤسساتية في تفسير عمل المنظمات الدولية غير الحكومية	20
الفرع الثالث	المنظور عبر الوطني	22
الفرع الرابع	مقاربة الحوكمة العالمية	23
المبحث الثاني	مفهوم عمليات بناء السّلام في العلاقات الدولية	24
المطلب الأول	تعريف عمليات بناء السلام والمفاهيم المرتبطة بها	24
الفرع الأول	تعريف عمليات بناء السّلام	24
الفرع الثاني	بعض المفاهيم المرتبطة بعمليات بناء السلام	26
المطلب الثاني	النطاق الزمني والموضوعي لعمليات بناء السّلام	32
الفرع الأول	النطاق الزمني لإعمال ترتيبات بناء السلام	32
الفرع الثاني	النطاق الموضوعي لتطبيق ترتيبات بناء السّلام	33
المطلب الثالث	أهمية عمليات بناء السلام في العلاقات الدولية	34
	خلاصة الفصل الأول	37
الفصل الثاني	**عمليات بناء السلام ضمن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية**	63-38
المبحث الأول	آليات المنظمات الدولية غير الحكومية في إرساء معالم بناء السّلام	39
المطلب الأول	الدبلوماسية الوقائية	39
المطلب الثاني	الوساطة« Mediation »	43
المطلب الثالث	التفاوض« Négociation »	46
المبحث الثاني	إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال تقديم المساعدات الإنسانية	48

المطلب الأول	المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية دولية لحماية حقوق الإنسان	48
المطلب الثاني	إسهامات المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال التنمية	51
المطلب الثالث	المنظمات الدولية غير الحكومية كآلية لترقية مكانة المرأة داخل المجتمع، حماية الطفل وإدماج اللاجئين	58
الفرع الأول	قضايا المرأة ضمن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية	58
الفرع الثاني	حماية حقوق الطفل ضمن نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية	60
الفرع الثالث	قضايا اللاجئين ضمن نشاط المنظمات غير الحكومية	62
	خلاصة الفصل الثاني	63
الفصل الثالث	**منظمة الهلال الأحمر الدولي ودورها في بناء السلام في العلاقات الدولية**	64-78
المبحث الأول	مفهوم منظمة الهلال الأحمر الدولي والسياق التاريخي لنشأتها	65
المطلب الأول	تعريف الهلال الأحمر الدولي	65
المطلب الثاني	استراتيجيات الهلال الأحمر الدولي وأهداف العمل	68
الفرع الأول	الإغاثة ومواجهة الكوارث	69
الفرع الثاني	التنمية الصحية	69
الفرع الثالث	التنمية الاجتماعية	70
الفرع الرابع	توثيق التعاون مع المجتمع الدولي	70
المبحث الثاني	عقبات تفعيل دور المنظمات الدولية غير الحكومية	71
المطلب الأول	قضية التمويل كحاجز أمام تفعيل نشاط المنظمات الدولية غير الحكومية	71
المطلب الثاني	العولمة كتحدي أمام تفعيل نشاطات المنظمات الدولية غير الحكومية	74
خلاصة الفصل الثالث		78
الخـــــاتـمـة		79
قائمة المراجع		81
فهرس الجداول والأشكال		86
فهرس المحتويات		88
	ملخص الدراسة	

ملخص الدراسة باللغة العربية

حاولنا من خلال هده المذكرة دراسة مساهمة المنظمات الدولية غير الحكومية في عمليات بناء السلام، وذلك من خلال التطرق لمفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية وكذا عمليات بناء السلام ثم التعرف على الآليات التي تستخدمها المنظمات الدولية غير الحكومية في بناء السلام دون إهمال المجالات والإستراتيجيات التي ترتكز عليها المنظمات الدولية غير الحكومية في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

قمنا باعتماد منظمة الهلال الأحمر الدولي كنموذج لمنظمة دولية غير حكومية قصد قياس مدى إسهام هذه الاخيرة في عمليات بناء السلام من خلال التطرق للنموذج الليبي وكذا النموذج السوري.

تطرقنا أيضا للعقبات التي تعيق عمل المنظمات الدولية غير الحكومية حيث استنتجنا أن مثل هذا النوع من المنظمات مهما حاول الخروج عن سيطرة الدولة قصد تحقيق الاستقلالية في نشاطاتها الا أنها تبقى مقيدة بالعديد من العقبات التي تحد من فاعليتها وتجعل من الدولة المتحكم الوحيد في تفاعلات النظام الدولي.

Abstract

We tried through this thesis to study the participation of Non Governmental Organizations in the process of peace building in international relations ; by giving definition to the term of NGOs and the peace building ، and we talked about the mechanisms that it uses in order to activate international peace and security.

We have adopted the international red crescent as an example of NGOS in order to measure the role of NGOs in peace building ، by the contribution of the red crescent in Libya and Syria .

Finally; we talked about the obstacles that could make the participation of the NGOS weaker and we noticed that only the state can control the interactions in the international system.